

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة

الشعبة العلوم الاقتصادية

العنوان:

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من تنافسية
المؤسسات الجزائرية.

دراسة حالة سوق الهاتف النقال في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

مواعي بحرية

- من اعداد الطالبة:

مواليد خيرة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	مواعي بحرية	أستاذة محاضرة	مستغانم
مناقشا	طاري عبد القادر	أستاذ مؤقت	مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر وبوافر التقدير إلى أستاذتي الفاضلة الدكتوراه موعي بحرية التي أشرفت على هذه الرسالة بتوجيهاتها القيمة، والتي كانت أفضل مشرفة ووجهة، أطل الله في عمرها وزادها في ميزان حسناتها

كما لايفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين قدموا إلي المساعدة على رأسهم الأستاذ طاري عبد القادر الذي ساعدني من الناحية العلمية والمعنوية، وإلى كل من قدم إلي العون من بعيد أو قريب

كما أتقدم بالشكر إلى نصيرة التي كان لها دور في مساعدتي لإنجاز هذه مذكرة

الفهرس

محتوى الفهرس

الإهداء

كلمة شكر وتقدير

ح	قائمة الأشكال	02
ي	قائمة الجداول	02
	المقدمة العامة	02
	الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
07	تمهيد الفصل الأول	07
08	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، ماهية وأهمية	08
08	المطلب الأول: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر	08
09	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي ماهية وأهمية	09
	المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	
	10	
13	المبحث الثاني: أشكال، خصائص ومزايا الاستثمار الأجنبي	13
13	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	13
14	المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	14
14	المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	14
16	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	16
	المطلب الأول: التطورات التشريعية المنظمة لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
16	المطلب الثاني: تحليل أداء الجزائر بالنسبة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر الضمان	16
19	المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	19
23	خلاصة الفصل	23
24	الفصل الثاني: التنافسية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	24
	تمهيد الفصل	
26	المبحث الأول: التنافسية ماهية وأهمية	26
27	المطلب الأول: التوطئة تاريخية للتنافسية	27
27	المطلب الثاني: ماهية التنافسية	27
29	المطلب الثالث: أهمية التنافسية	29
30	المبحث الثاني : التنافسية أسبابها ومؤشراتها	30
31		31

31.....	المطلب الأول: أنواع التنافسية وأسبابها
32	المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية.....
33	المطلب الثالث: تحليل القوى التنافسية لبورتو.....
35	المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري
36	المطلب الأول: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.....
37	المطلب الثاني: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المالي والمصرفي (البنكي).....
37	المطلب الثالث: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتشغيل.....
38	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة سوق الهاتف النقال
40	تمهيد الفصل
41	المبحث الأول: التعريف متعاملي الهاتف النقال في الجزائر
42.....	المطلب الأول: مؤسسة جازي و هيكلها التنظيمي.....
42.....	المطلب الثاني: مؤسسة أوريدو و هيكلها التنظيمي
44	المطلب الثالث: مؤسسة موبليس و هيكلها التنظيمي
45	المبحث الثاني: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي في سوق الهاتف النقال على تنافسية مؤسسة موبليس....
45	المطلب الأول: تغطية السوق للمؤسسات الثلاث وتشكيلة منتجاتها وأسعارها
5 3.....	المطلب الثاني: مقارنة بعض العروض والأسعار الحالية للمؤسسات الثلاث.....
54.....	المطلب الثالث: تطور الحصة السوقية لمؤسسة موبليس مقارنة مع مثيلتها جازي و أوريدو.....
58.....	خلاصة الفصل
60	خاتمة عامة
63.....	قائمة المراجع
66.....	الملخص.....

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
20	مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	(01- I)
33	نموذج قوى التنافس ليورتر	(01-II)
41	الهيكل التنظيمي مؤسسة (Djezy)	(01-III)
43	الهيكل التنظيمي مؤسسة (Ooredoo)	(02-III)
44	الهيكل التنظيمي لمؤسسة موبيليس	(03-III)
56	تطور عدد المشتركين في موبيليس وجازي وأوريدو خلال فترة (2008-2016).	(04-III)
57	تطور الحصة السوقية لموبيليس مقارنة مع جازي وأوريدو خلال فترة (2012-2016).	(05-III)

المقدمة العامة

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة وأساسية في كل الدراسات الاقتصادية والمالية، وهو من المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ونموها، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاج رأس المال في الدول المضيفة من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية وذلك في ظل نقص مصادر التمويل و تصاعد مؤشرات المديونية، مما جعل السبيل الوحيد لخلق مصادر تمويل يكمن في محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تطوير وتنشيط الاستثمار المحلي مما ينعكس بالإيجاب عليها في تنافسية مؤسساتها.

فالتنافسية أصبحت في الوقت الراهن من الموضوعات التي تحتل صدارة قائمة الاهتمامات وأولوياتها في مختلف دول العالم خاصة النامية منها، ذلك بهدف مواكبة التطورات المتسارعة؛ فكل مزايا الاستثمار الأجنبي أدت إلى تزايد التنافس بين العديد من المؤسسات المحلية والأجنبية خاصة في الدول النامية التي أصبحت تسعى لجذب مثل هذه النوع من الاستثمارات.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى المزايا السابقة الذكر، فهو مفهوم يساهم بشكل كبير في رفع تنافسية مؤسسات الدول المضيفة وذلك من خلال خلق منافسة بين المؤسسات الأجنبية والمؤسسات الوطنية التي يجدر بها تحسين تنافسيتهما إذ أرادت الحفاظ على بقائها واستمراريتها والحفاظ على حصتها في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن وترقية منتجاتها الوطنية لتكون أكثر منافسة لمنتجات الشركات الأجنبية.

فدخول مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق الجزائري سيكون لها تأثير على المؤسسة المحلية ومن أجل معرفة هذا التأثير سنحاول تحليل تنافسية المؤسسة المحلية مع نظيرتها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتركيز على الحصة السوقية كمؤشر للتحليل.

إشكالية البحث

بناء على ما تم طرحه أعلاه، يمكن صياغة إشكالية هذا البحث كالآتي:

كيف ساهمت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في قطاع سوق الهاتف النقال في الجزائر من رفع تنافسية مؤسسة موبليس؟

ولمعالجة هذه الإشكالية إرتئينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعوامل استقطابه؟
- ما هي أهم مؤشرات التنافسية في البيئة الجزائرية؟
- كيف تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنافسية؟
- ما هو واقع حال تنافسية مؤسسة موبليس في ظل وجود مؤسسات استثمار أجنبي في سوق الهاتف النقال في الجزائر؟

فرضيات البحث

إنطلاقاً من إشكالية البحث و التساؤلات الفرعية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع و تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات وعوامل.

- وجود مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر جازي و اريدو في سوق الهاتف النقال ساهم في تحسين تنافسية مؤسسة موبليس.

أهمية البحث

مما سبق تبرز أهمية دراسة الموضوع فيما يلي:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات التي تشكل محور اهتمام الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

2- اهتمام الجزائر بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل توسيع اقتصادياتها و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

3- إنفتاح سوق الهاتف النقال على تنافسية الأجنبية ، و دخول مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للعمل بهذا القطاع.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة إمكانية المؤسسات الجزائرية الاستفادة من المهارات التي تستخدمها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الجزائر و كيفية الاستفادة من ذلك للرفع من تنافسيتهما .

-الوقوف على تنافسية مؤسسة موبليس في ظل وجود مؤسستي استثمار أجنبي مباشرهما جازي و اوريدو.

أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في العديد من دول العالم خاصة الجزائر التي تريد استقطابه من أجل رفع تنافسية مؤسساتها و تنمية اقتصادها.

- نوع التخصص العلمي ، فموضوع البحث له علاقة مباشرة بتخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة.

- الرغبة الملحة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع و التعمق فيه.

الدراسات السابقة

- لقد حظي موضوع البحث بالعديد من الدراسات تمثلت أهمها فيما يلي:

- دراسة جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، تمحورت إشكالية هذه الأطروحة حول مساهمة الاستثمار

الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسة المحلية موبليس. أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته فتشير إلى أن دخول مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للعمل في قطاع الهاتف النقال ساهم

بشكل كبير في تطويره من خلال تحسين جودة العروض و الخدمات و كل ذلك انعكس بالإيجاب على أفراد المجتمع الجزائري.

-دراسة بن عمار إيمان ، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة ، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية للدول النامية ، أما أهم نتائج التي توصلت إليها هذه الباحثة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر من مصادر التمويل و يعتبر مصدرا رئيسيا للبيئة الاستثمارية للدول النامية.

تحديد الإطار العلمي للبحث

ارتكزت دراستنا على مؤشر واحد للتنافسية والمتمثل في الحصة السوقية.

الحدود الزمنية و المكانية للبحث

يمكن توضيح الحدود الزمنية لموضوع البحث على مستويين.

الحدود الزمنية

لقد تم إنجاز هذا البحث خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2018 إلى جوان 2019.

الحدود المكانية

لقد خصت دراسة موضوع البحث جزء من سوق الهاتف النقال في الجزائر.

منهج البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و كذا على الأسئلة الفرعية و اختبار فرضيات الدراسة اعتمدنا على مناهج البحث التالية:

-المنهج الوصفي: حيث تم الاستعانة به عند القيام باستعراض المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و التنافسية و أنواعها و مؤشراتهما من جهة أخرى.

-المنهج التحليلي: حيث تم استخدام هذا المنهج عند تحليل العوامل الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذا عند تقييم تنافسية المؤسسات الجزائرية، و كذلك تم الاستعانة بهذا المنهج بغرض إبراز تأثير مؤسسات الاستثمار الأجنبي الناشطة في سوق الهاتف النقال على تنافسية مؤسسة موبليس.

تقديم خطة البحث

قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول، استهل بمقدمة طرحت فيها الإشكالية و اختتم بخاتمة تضمنت النتائج و اقتراحات حلول، وقد تضمن الفصل الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي تم فيه التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم النظريات المفسرة له.

في حين عالج الفصل الثاني مفاهيم عامة حول التنافسية حيث تم التطرق فيه إلى ماهية التنافسية، أنواعها و مؤشراتهما، مع التعرض إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

أما الفصل الثالث والذي يمثل الدراسة التطبيقية فقد عالج سوق الهاتف النقال في الجزائر و مقارنة المؤسسة المحلية مع نظيرتها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول

تمهيد

للاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول ، كما لها دور مهم في زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدل التنافسية وتحسينه، وقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية للدول النامية، حيث لم تكن حكومات هذه الدول ترحب كثيرا به خلال سنوات السبعينات ، بسبب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق أرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات الدول النامية. لكن مع عقد الثمانينات تغيرت النظرة و أصبحت الدول تتنافس من أجل جذب المزيد من هذه الاستثمارات و الاستفادة من مزاياها، ومن أجل التعرف أكثر على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وسوف نتطرق في الفصل الأول لبعض المفاهيم العامة له من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، ماهية وأهمية.

المبحث الثاني: أشكال و خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، ماهية وأهمية

يعد الاستثمار الأجنبي شكلا من أشكال التمويل الخارجي الذي عليه الأقطار النامية كبديل عن القروض وتدفقات رأس المال الأجنبي؛ ولقد أعطى الاستثمار الأجنبي دفعة هامة لميزة التكامل العالمي وذلك من خلال المساهمة في ربط أسواق المال وأسواق العمل.

في هذا المبحث سنتناول توطئة تاريخية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وماهيته وأهميته.

المطلب الأول: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات، وفي هذا المطلب سنتناول نشأة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- توطئة تاريخية حول نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها إلا أنها قديمة بمفاهيمها، فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم (حركة رأس المال)، و خلال العقود الأولى من القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الأولى وفي ظل ما يدعى (بقاعدة الذهب) فقد تحكمت في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وقد سيطر على رأس المال وصدوره وسيطر على حركة كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وسويسرا والسويد، وقد سادت تلك الفترة العديد من المفاهيم غير الواضحة، فكان يطلق عليها (بالاستثمار الدولي) وفي عام 1930 الذي ورد به ولأول مرة مصطلح (الاستثمار المباشر)، في حين استمر الخلط بين ما يعرف اليوم بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 1968 عند ما تم التمييز بين المفهومين، إلا أنه وضع مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر والمحفظي.¹

كما أن الفلسفة الاقتصادية التي سادت القرن التاسع عشر، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس

الأموال دوليا، وكانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيسي للاستثمارات في تلك الحقبة، أين كان هدف الاستثمارات هو استصلاح بلدان جديدة، وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج والاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط، وقد عملت السياسة الاقتصادية للدول المستعمرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من النهوض والانطلاق من جديد، وقد تزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا مما سهل عملية الاستغلال والنهب السابق ذكرها، حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها، وهو ما تسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي.²

¹ يحيى غريب، الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، حقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة الوادي 2014/2015، ص9.

² عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 2007/2008، ص47.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي ماهية وأهمية

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر سنتطرق إلى البعض منها:

1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تناولت عديد من الدراسات و التقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1-تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(ODCE)

عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(ODCE)، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل شخص

طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية ، أو خاصة كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا أجنبيا مباشرا ، يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد آخر فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي".¹

2-1 تعريف صندوق النقد الدولي(FMI)

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى المؤسسة الأجنبية، أو حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة و التي تختلف أهميتها من بلد لآخر و تكتفي حيازة بنسبة 10% من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا.²

3-1-تعريف هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنميةUNCTAD

فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة و سيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دول مضيفة غير التي ينتهي إلى جنسيتها.³

- كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أموال في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للشرع أو الملكية الجزئية و يهدف تحقيق عائد يفوق ما يحققه في دولته.⁴ كما يعرف أيضا بأنه وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى، حيث تم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها ، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر.

ويمكننا بناء على ما سبق من تعاريف القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام المستثمر الأجنبي سواء كان شخص طبيعيا أو معنويا باستثمار أمواله داخل دولة مقيمة.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:⁵

² علي عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنظمة العربية بين النظرية و التطبيق ،الإسكندرية مصر، الدار الجامعية، ص.36.

³ عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره، ص.48.

⁴ نعيمة أوعليل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، الإسكندرية ، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 2016، ص.11.

⁵ - دلال بن سميحة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عمان ، الأردن ، دار الأيتام، الطبعة الأولى ، 2017، ص.10.

¹ مطاي علي ، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة و أعمال، 2015-2016، الجزائر، ص.7.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل الأمر الذي يسهم في زيادة الاستهلاك وذلك بالشكل الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.
- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني.
- يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.
- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- كما تتمثل أيضا أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عناصر عديدة نذكر منها¹:
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإمداد الدول بما تحتاج إليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تسهيل حركة رؤوس الأموال.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال و البطالة، وذلك من خلال تحقيق وفرات اقتصادية للعمال.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد العديد من الفجوات الرئيسية في اقتصاد الدول.
- هذا بالإضافة إلى أهميته التي يمكن إبرازها من خلال:²
- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال.
- يساعد في تنمية رأس المال الدول المضيفة.
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية.
- يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية).

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان الاهتمام كبيرا بالاستثمار الأجنبي قديما وحديثا، حيث قامت عدة نظريات بتفسير الاستثمار الأجنبي، وشرح دوافع الشركات الأجنبية للاستثمار خارج الحدود، وفيما يلي سنتطرق إلى بعض هذه النظريات التقليدية والحديثة.

1- النظريات التقليدية

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض بعض هذه النظريات والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية .

1-1 النظرية الكلاسيكية

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط.

¹ بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي،

جامعة وهران السنة الجامعية 2015-2016، ص 7.

² دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير أكاديمي في علوم التسيير، تخصص المالية و بنوك ، جامعة أم بواقي ، السنة الجامعية 2012-2013، ص 18.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي عليها الكثير من المنافع وتعود معظمها إلى الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:¹

- ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم من إعادة استثمارها في الدولة الضعيفة.

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المقيمة.

1-2 النظرية النيوكلاسيكية

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا تحركات رؤوس الأموال بين الدول وتنشأ هذه التحركات نتيجة الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول ذات العائد المنخفض إلى الدول ذات العائد المرتفع، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من البلدان التي تتسم بوفرة رأس المال إلى البلدان التي تتسم بندرتها.²

2- النظريات الحديثة

ظهرت عدة توجهات جديدة تسعى لتفسير أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1-2 نظرية دورة حياة المنتج

وتقوم هذه النظرية على أساس أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه، (الظهور، النمو، النضج، الانحدار ثم الزوال)، وتحافظ الشركة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري.³

2-2 نظرية عدم كمال الأسواق

ركزت العديد من النظريات على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر في الخارج، هذه الأخيرة التي تقوم على مجموعة من الفروض تتمثل في غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية وانخفاض المعوض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية، حيث أكدت هذه النظريات على أن مسألة عدم كمال السوق تخلق نوع من الميزة للشركات الأجنبية للاستثمارات في الخارج، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق التي

¹ جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 45.

² جابر السطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2017-2018، جامعة بسكرة، ص 2.

³ نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 37.

تتمثل في الحصول على حوافز إضافية للشركات العابرة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين و المشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة وجودة السلع و المنتجات... الخ.¹

2-3 نظرية الموقع

يعتمد قرار الاستثمار الأجنبي بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل منها ما هو دولي ومنها ما هو محلي يتعلق بظروف النشاط في الدولة الأم، فنظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدول المضيفة التي ستكون مقر الاستثمار وممارسة أنشطة إنتاجية أو تسويقية الخاصة بالشركة المتعددة الجنسيات، أو بمعنى آخر أنها تركز على الأحداث و العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار في الدول المضيفة، أي أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب و التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية و البحوث و التطوير و نظم الإدارة و التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية و البحوث و التطوير و نظم الإدارة وغيرها، أي أن هناك عوامل تؤثر على قرارات الشركة في الاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة و كذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار و بين التصدير لهذه الدولة، أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة.²

2-4 نظرية توزيع المخاطر

وفقا لهذه النظرية، تستثمر الشركات في الخارج و ذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تقليل حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع الأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار بين بيئة استثمارية إلى أخرى، و بالتالي تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة تكون اقتصادياتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.³

¹ دلّال بن سميعة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 59.

⁴ بن عمار إيمان، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة، السنة الدراسية 2014-2015، ص 13.

المبحث الثاني: أشكال، خصائص ومزايا الاستثمار الأجنبي

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك جزئي أو مطلق للطرف الأجنبي للمشروع، ويمكن أن يأخذ عدة أشكال كما له خصائص متعددة بالإضافة إلى مجموعة من المزايا والعيوب التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يأخذ عدة أشكال مختلفة.

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال والتي تختلف باختلاف الفرص التي تسعى إليه هذه الاستثمارات ولكل منها مزايا وعيوب، وأهم هذه الأشكال ما يلي:

1-1 الاستثمار المشترك

يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية، وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية و مالية.¹

يرى "كولدي" أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة بحصة في الرأس المال، أو الخبرة أو براءة الاختراع أو العلامات التجارية.

2-2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

تمثل أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية لدى الشركات متعددة الجنسيات نظرا لتملكها الكامل للمشروع حيث تقوم هذه المشروعات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة. وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات من الأشكال المفضلة لدى المستثمرين الأجانب لما يمنحه لهم من مزايا.²

1-3 الاستثمار في المناطق الحرة

تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية، بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى.

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ هذا التعريف: "إن المنطقة الحرة هي مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي قد تكون مخففة أو ملغاة، وفي الغالب تكون مخصصة من الناحية القانونية، إنها مساحة البضائع المادية التي تدخل وتخزن بكل حرية،

¹ سعداوي سهام، تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة 1990-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم بواقي، السنة الجامعية، 2012-2013، ص 16.

² زعدار أحمد، 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، ص 160-161.

بشرط أن تكون موجهة للتصدير، علما أن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة و الرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجد فيه.¹

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي الاستثمارات الأخرى بالمميزات التالية :

- إن القروض الخارجية لتمويل التنمية لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها.

- و بالنسبة للقروض من الهيئات الدولية فتخضع لاشتراطات عديدة، كضرورة عضوية الدولة المقترضة في الهيئة وعدم تجاوز حجم القروض لنسبة محددة من حصتها في رأس مال الهيئة و مركز الدولة الاقتصادي والمشروعات التي سيستخدم القرض في تمويلها.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة على هذا الاستثمار يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية.²

المطلب الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تحقيق فوائد و منافع للدول المتلقية له، كما أن له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له في عرض لمزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا لكل من الدولة المضيفة و الدول المصدرة نذكر منها:³

1-1 على مستوى الدولة المضيفة

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في زيادة تدفق حجم الأموال الأجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لغرض التصدير محل الواردات، وبالتالي تحقيق الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات و استغلالها لتمويل واردات جديدة .

- يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من سد الفجوة الادخارية، أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي يتسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

- الرفع من الطاقات الإنتاجية و كذلك التوسع في الاستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة.

¹ بلخلفة هشام، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير في الحقوق، تخصص قانون دولي اقتصادي جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2017-2018، ص20.

² مساني إبراهيم، واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط (2000-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، 2015-2016، ص8-9.

³ مطاي علي، مرجع سبق ذكره، ص8-9.

- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام مهاراتهم و معرفتهم العملية و الفنية و الإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر غير مكلف بالمقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية .
- للاستثمار الأجنبي المباشر امتدادات تسويقية دولية عالمية، فهو من جهة يضمن تصريف ما يتم إنتاجه وذلك بتوسيع السوق المحلية و اقتحام أسواق أخرى، ومن جهة أخرى ضبط و إبرام علاقات دولية ومن تم جلب تدفقات أكبر للاستثمارات.

1-2 على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:¹

- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا.

- إستغلال هذه الشركات لغاية سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

2- عيوب الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من العيوب سواء على مستوى الدولة المضيفة أو المصدرة و تتمثل فيما يلي:²

1-2 على مستوى الدول المصدرة: تتمثل مايلي:

- عدم قدرة الدولة المضيفة على الاطلاع على الأسرار الصناعية وطرق التسيير الحديثة و التكنولوجيا عند السماح بقيام مشروعات أجنبية.

- زيادة حدة البطالة عوضا من تخفيفها فذلك جراء المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر التي أحيانا لا تلاءم ظروف الدولة المضيفة من حيث المستلزمات و المواصفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة رأسمال قليلة العمالة .

- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية.

-عدم توفر الدول المضيفة على القرارات الفنية و الإدارية التي تكون شرطا لقيام المشاريع .

2-2 على مستوى الدول المصدرة : تتمثل في مايلي:

- الحاجة إلى موارد إدارية و رأسمالية ضخمة فضلا عن زيادة درجة المخاطر بزيادة رأسمال المتدفق.

- احتمال وجود تعارض في المصالح حول تنمية المساهمة في رأسمال المشروع الاستثماري.

- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة التي تعيق في مجملها عمليات التوظيف و التصدير.

- قد تلجأ الشركات الأجنبية إلى استعمال التهديد بالغلاق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل.

¹ عمر بن فيجان المرزوقي، الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الإسلامي، ص16-ص17.

² دلال طريتين، مرجع سبق ذكره، ص19.

- الانخفاض في القدرات المالية و الفنية للدولة المضيفة قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق الأهداف الطويلة و القصيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا تزال الجزائر بعيدة عن تحقيق نمو استثماري من خلال القوانين و الشروط التي تتبعها وذلك بالرغم من محاولاتها الدائمة من أجل تطوير مناخها الاستثماري من خلال الإصلاحات و إصدار قوانين و ضمانات ممنوحة للمستثمرين و العديد من الامتيازات .

المطلب الأول: التطورات التشريعية المنظمة لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمار منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، حيث صدرت عدة تشريعات متعلقة بقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1-1 قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلقة بالاستثمارات: يعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه بصفة مركزة و أساسية إلى الاستثمار الأجنبي ، حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج و ذلك بالنص على حرية الاستثمار معترف بها بالأشخاص الطبيعيين و المعنويين في إطار النظام العام و قواعد التأسيس.

ونصت نفس المادة السابقة على أن للمستثمر الأجنبي كل الضمانات العامة التي تشمل حرية إقامة مؤسسات ذات طابع صناعي تجاري، بالإضافة إلى ضمان من نزع الملكية ، ولأن كون هذه الأخيرة ممكنة أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستمرة يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل ، إلا أن المشرع الجزائري اشترط على المستثمر الأجنبي و بصورة واضحة أن قبول الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مرهون بتحقيق أهداف الدولة و ذلك من أجل بناء اقتصاد اشتراكي، و هذا ما نصت عليه المادة 23 من نفس القانون في نصها كالآتي " أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها مؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات الاقتصاد المختلط، لمشاركة الرأس المال الأجنبي و الوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاع ذو النشاطات التي تمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني".¹

1-2 قانون الاستثمار الصادر في 1966

بعد الفشل في تطبيق قانون 1963 تبين للجزائر قانونا جديدا للاستثمار لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية و أشكال الضمانات الخاصة به.

ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مجموعة من المبادئ التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- المبدأ الأول: هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، بحيث يجب التمييز بين القطاعات الحيوية للاقتصاد و القطاعات الأخرى، وذلك بموجب المرسوم فترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها، إضافة إلى ذلك يكون للدولة إمكانية استرجاع الحصص أو الأسهم التي لا يمكن لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى، فعلى كل مستثمر في الصناعة أو السياحة يريد أن ينشأ أو يعمل على تطوير المؤسسة أن يحصل على اعتماد سابق من قبل السلطات الإدارية،

¹كريمة فويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011، ص61.

ويمكن للدولة أن يكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة أو عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة.

ب- المبدأ الثاني: يتعلق هذا المبدأ بمنح ضمانات و امتيازات تخص الاستثمار الأجنبي و يتم الاستفادة من النظام العادي للامتياز و الضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.¹

1-3 قانون 82-11 المتعلق بالاستثمار

يتجسد هذا القانون في عدة نصوص قانونية تنظم عمليات الاستثمارات الخاصة سواء كانت من فعل المحليين أو الأجانب وذلك عن طريق الاشتراك مع المؤسسة أو المؤسسات بمعنى آخر تشكيل الشركات الاقتصادية المختلطة، ولقد كانت الميزة الرئيسية لهذا القانون هو تحديد نسبة المشاركة القانونية بأقصى حد هو 49% من رأس مال الشركة.

1-4 قانون الاستثمار لسنة 1986

في هذه الفترة واجه الاستثمار الوطني أزمة حادة، وهي انهيار أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدولار، وبالتالي تدهور إيرادات الصادرات النفطية، كذلك تفاقم الديون الخارجية، وارتفاع نسبة التضخم، في ظل هذه الأوضاع الصعبة منحت امتيازات عديدة للمستثمر الأجنبي أهمها:²

- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.

- التحفيزات و التسهيلات الجبائية.

- رفع أو تخفيض رأسمال الشركة المختلطة حسب اللزوم والحاجة.

- المشاركة في التسيير.

كباقي القوانين السابقة الذكر، لم يتمكن هذا القانون من تحقيق الأهداف المرجوة بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 وتفاقم مشكلة المديونية.

1-5 قانون الاستثمار لسنة 1988

في هذه السنة تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، استخلاقا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، كما أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمار وكانت تهتم بما يلي:

- توجه المؤسسات الاقتصادية العمومية.

- القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

- توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة .

1-6 قانون النقد و القرض

أكد هذا القانون على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي:

- حرية الاستثمار وذلك بالسماح للمقيمين و الغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عادل جرادوة، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سوق أهراس، الجزائر، يومي 05 و06 ديسمبر 2012، ص.04.

² نور الدين بلقاسمي، تأثير حوكمة الشركات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات بنكية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2014-2015، ص.31.

- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
- التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين و غير المقيمين و القطاع الخاص و العام، وبهذا أكدت على مبدأ المساواة بين المستثمرين.

7-1 قانون الاستثمارات لسنة 2001

يعتبر الأمر رقم 03-01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار من أهم القوانين التي يركز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر فقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجالات الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرًا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخصوصية، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار، هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيصًا مسبقًا و الجديد في هذا القانون هو إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تعويضا لوكالة ترقية و دعم ومتابعة الاستثمارات APSI، وقد فتحت فروعها في عدة ولايات من الوطن.

8-1 قانون الاستثمار لسنة 2006

هذا الأمر مؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل و المتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب و على قدم المساواة، فقانون الاستثمار الصادر سنة 2006 يسمح لكل مستثمر منهم بفرض الاستثمار بالجزائر سواء كان شخص طبيعيًا أو معنويًا أن يقيم مشروعًا استثماريًا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي، ومن بين الضمانات المقدمة ضمن هذا القانون لحماية الاستثمار ما يلي:¹

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
 - إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستمرة والعائدات الناتجة عنها.
 - المعاملة المتماثلة لكل المستثمرين.
 - اللجوء إلى تحكيم الدولي في حالة حدوث نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب.
- 2- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد منح المشرع الجزائري للاستثمارات ضمانات تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق ، وحماية رأس المال و المعرفة التكنولوجية. وفيما يلي عرض لهذه الضمانات.

1-2 حرية الاستثمار: ينص الأمر 06-08 في مادته التالية على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية و الضمانات المنصوص عليها.

2-2 مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات و تسيير الإجراءات: المقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات. من ضمن هذه الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 03-01 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقضي "بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر.

¹ صالح فلاحي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على تشغيل الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ص 32.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد تعتمد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (حسب المادة 05 من الأمر 06-08) بتقديم تسهيلات إدارية.

3-2- ضمان تحويل الحر لرأس المال و عائداته: منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله و العائدات الناتجة عنه، فحسب مانصت عليه المادة 31 من نفس الأمر سابق الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل لسعرها بينك الجزائر بانتظام و بتحقق من استيرادها قانون ضمان تحويل رأس المال المستثمر للعائدات الناتجة عنه.

4-2 مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمار: كرس المشرع الجزائري مبدأ المعاملة المتساوية و العادلة بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب من جهة و بين المستثمرين الأجانب فيما بينهم من جهة أخرى، ليس هناك تمييز في التعامل بين المستثمرين حيث يخص الكل بنفس المعاملة (المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12).

5-2- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة: إن الجزائر و إيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع و ضمان الاستثمار على إقليمها و في جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول¹.

6-2- الاتفاقيات الدولية الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار: لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

- الاتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.

- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

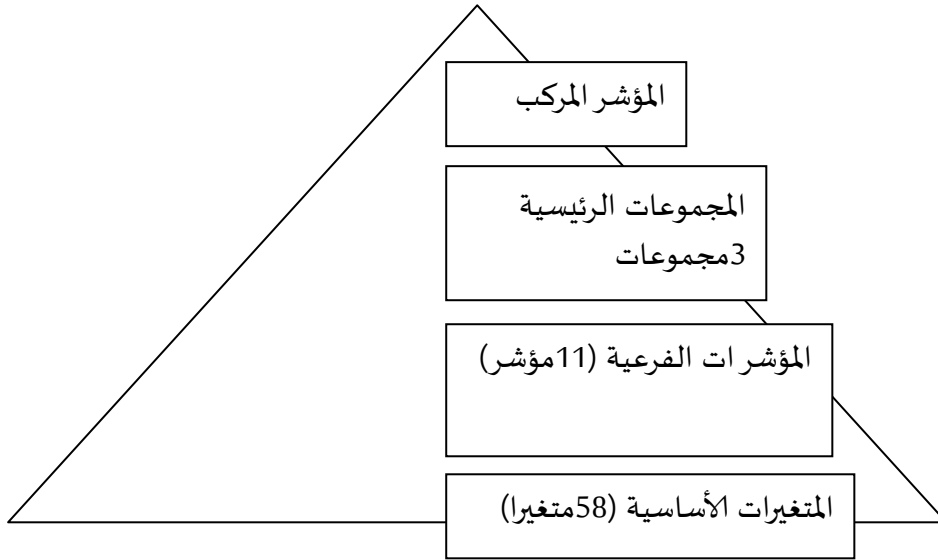
المطلب الثاني: تحليل أداء الجزائر بالنسبة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر الضمان لقد طورت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤشرا مركبا لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، عرف بمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار و الذي أطلق سنة 2012 حيث يهدف هذا المؤشر إلى تقييم الوضع التنافسي للدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الجارية، وهو بذلك يفسر مجمل العوامل الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تقديم هيكل المؤشر

سنقوم بشكل مكونات مؤشر الضمان لجاذبية الاستثمار كما هو موضح في الشكل التالي.

¹ صالح فلاحي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الشكل رقم (III-01): مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2016، ص21.

وتجدر الإشارة إلى أن مقياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي تكون من خلال المؤشر العام من خلال الإحدى عشر مؤشراً والتي يرصد كل واحد منها مقوماً من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الاستثمارية.

1- المعنى العام للمجموعات الثلاث للمؤشر

- فيما يلي شرح موجز للمعنى العام للمجموعات الثلاث التي تكون مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار .
- 1-2- مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: وهي تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجنبياً.
 - 2-2- مجموعة العوامل الكامنة: وتتمثل أساساً في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرة الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار.
 - 2-3- مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: وهي تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول فيما يخص عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولا سيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة.¹

¹مواقي بحرية، العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، مجلة دفاتر بولدكس، السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، العدد رقم 08 سبتمبر 2017، من إصدار مخبر بوادكس، جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

2-تحليل أداء الجزائر بالنسبة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم بتحليل أداء الجزائر بالنسبة لجاذبية التحليل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المجموعات التالية.

الجدول رقم(01-1):أداء الجزائر في المجموعات الثلاث خلال الفترة2013-2016.

مجموعة المتطلبات الخارجية الإيجابية				مجموعة العوامل الكامنة				مجموعة المتطلبات الأساسية				ترتيب دول المجموع
201	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201
6	5	4	3	6	5	4	3	6	5	4	3	ة
24.5	25	19.2	10.3	42.1	45.8	45.5	38.3	54	54.8	55.8	52.4	تونس
25.2	23.6	17.4	10.1	44.3	46	44.8	31.1	55.7	56.4	56.7	49.7	المغرب
19.4	18.6	15	6	38.3	37.7	37.5	35.9	45.1	45.8	46.6	41.6	الجزائر

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات:تقرير مناخ الاستثمار،2013،ص:98،97،108،تقرير مناخ

الاستثمار،2014،ص:109،110،120،تقرير مناخ الاستثمار،2015،ص:116،120،176،تقرير مناخ الاستثمار،2016،ص:174،118،114.

يبين هذا الجدول أن الجزائر تحرز تأخرا من حيث الترتيب فيما يخص أدائها في المجموعات الثلاث بالمقارنة مع تونس و المغرب وذلك خلال السنوات الأربع، وهذا معناه أنها لم تحرز تقدما في الأداء في هذه المجموعات؛ إلا أنه يلاحظ أن أدائها يتحسن من سنة إلى أخرى وذلك بالنسبة للمجموعات الثلاث حيث ارتفعت قيمة المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية بنسبة 8.41% وبنسبة 6.69% فيما يخص مجموعة المتطلبات الكامنة في حين ارتفعت قيمة المؤشر بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية بنسبة 223.33%¹.

¹مواقي بحرية،مرجع سبق ذكره،ص

3- أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية بالمقارنة مع الدول العربية والمتوسط العالمي.

سنقوم بمقارنة أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية مع الدول العربية والمتوسط العالمي و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-1): أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمان لجاذبية الاستثمار بالمقارنة مع الدول العربية والمتوسط العالمي.

مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية				مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي				>أقل
2016	2015	2014	2013	2016	2015	2014	2013	<أكبر
10>	10>	10>	10	80>	80	80>	80>	الجزائر
10<	10<	20>	10	70>	>80	70	70>	الدول العربية
20>	20	20	20<	70	70	70	70	المتوسط العالمي
مؤشر بيئة أداء الأعمال				مؤشر البيئة المؤسسية				>أقل
2016	2015	2014	2013	2016	2015	2014	2013	<أكبر
50	50	60>	30>	>30	30>	30>	30>	الجزائر
70>	60<	60	40>	40	40>	40>	40	الدول العربية
70	70>	70	50<	50	50	50	60>	المتوسط العالمي

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الرسم البياني المقدم من طرف: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار: 2013: ص: 98. تقرير مناخ الاستثمار: 2014: ص: 110. تقرير مناخ الاستثمار: 2015: ص: 120. تقرير مناخ الاستثمار: 2016: نقلا عن: مواعي بحرية مرجع سبق ذكره. ص: 21.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أداء الجزائر في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي تتفوق على باقي الدول العربية وأدائها أحسن بالنسبة للمتوسط العالمي (المرتبة الأولى) ، في حين يتقارب أدائها في مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية مع المتوسط العالمي و يتساوى مع أداء الدول العربية، ويتضح كذلك أن أدائها في مؤشري البيئة المؤسسية و بيئة أداء الأعمال أقل إذا ما قورن بأداء الدول العربية و المتوسط العالمي على حد سواء خلال فترة الدراسة، فالجزائر تتمركز في المرتبة الأخيرة في هذين المؤشرين.¹

¹ مواعي بحرية ، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

وعليه فإن بيئة أداء الأعمال و البيئة المؤسسة يعتبران من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي عوامل تتميز بالضعف في البيئة الاستثمارية الجزائرية وأي تحسن في هذين المؤشرين لا يمكن اعتباره كافياً؛ كما أن عدم ملائمة بيئة أداء الأعمال في المناخ الاستثماري الجزائري أدى إلى تقلص تدفقات الاستثمار العالمية إليها.¹

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يرتبط استشراق آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمدى فعالية و جدية سياسات تحسين منا الاستثمار التي تنتهجها السلطات الجزائرية لتدعيم ايجابياته الحالية (استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين مستوى بعض الهياكل القاعدية كالمطارات ، وشبكة الاتصالات ، وانخفاض تكلفة اليد العاملة والطاقة ، و حجم السوق، والتقليل من السلبيات المختلفة خصوصا ما تعلق بارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بالنقط ، واتساع رقعة الفساد و البيروقراطية ، وضعف القطاع الخاص و النظام المالي) و هذا من شأنه تخفيض مستوى التهديدات و تحويل مزايا الموقع للجزائر (الموقع الاستراتيجي الهام، إذ تتوسط دول المغرب العربي و تعتبر بوابة لإفريقيا و هي قرية من أوروبا كما تتمتع بإمكانيات طبيعية هائلة نتيجة شاسعة مساحتها و تنوع إقليمها المناخي)، إلى فرص استثمارية حقيقية ، و خصوصا في مجالات الصيد و الزراعة و السياحة ، و في هذا الإطار فقد عرفت هذه العملية تباطؤ كبيراً، فأغلب عراقيل و صعوبات الاستثمار لم يتم تجاوزها بالرغم من أن السلطات قد باشرت الإصلاحات منذ أوائل التسعينات بل وقد تدعمت بعض العراقيل أكثر، وهذا ما يفسر تراجع ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات ، إذ فقدت الجزائر 10 مراتب في مؤشر التنافسية الإجمالي، و في المقابل فقد قطعت عدة دول نامية أشواطاً كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري ، وقد تميزت بفعالية كبيرة و مستمرة في جلبها لاهتمامات المستثمرين الأجانب.²

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعني مباشرة موقعها المستقبلي في هذه الظاهرة، و بالتالي مدلى إمكانية تدعيم مكانتها على الأقل بين الدول النامية في إقناعها للمستثمرين الأجانب و جلب اهتمامهم . و في هذا الإطار فإن التوقعات تشير إلى بقاء الجزائر ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للمستثمرين، ذلك أن عراقيل مناخ الاستثمار كارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط ... الخ، كلها عراقيل يصعب تجاوزها في المدى القصير ، و توقعات مناخ الاستثمار تؤكد أن الجزائر ستبقى ضمن الدول الضعيفة الجاذبية الاستثمار في المدى المتوسط ، و يستحيل في نظر هذا المؤشر أن تلحق الجزائر بمستويات الدول المتقدمة.³

¹ مواعي بحرية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² مطاي علي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ مرجع وموضوع نفسهما.

خلاصة الفصل الأول

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض الجوانب النظرية و المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد توصلنا إلى أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، كما يعتبر أيضا مصدرا للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية واعتباره كذلك مصدرا لنقل التقنيات التكنولوجية المتطورة إلى الدول المضيفة.

وهذا ما جعل الجزائر تقوم بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمارات لتشجيع هذه الأخيرة ، وبالرغم من الاهتمام المتزايد من طرف الدولة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الجزائر مازالت تواجه صعوبات من حيث جاذبيتها للاستثمار فهناك عدة مشاكل تواجه تحسين مناخ الاستثمار بها.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني:

برز الاهتمام المتزايد بالتنافسية، بحيث أصبح للتنافسية مجلس و هيئات و إدارات و لها أسباب و مؤشرات، كما تقدم تقارير لكبار المسئولين، ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى و تنمو و الأفراد ليحظى بفرص العمل، بل بانته حاجة ملحة للدولة التي ترغب في استدامة، و زيادة مستويات معيشة أفرادها و مشاركتهم في التقدم العلمي.

لقد أجبرت هذه المتغيرات السريعة للمؤسسات إلى العمل على زيادة تنافسية، من خلال وضع إستراتيجيات الأمر الذي يجعل المؤسسة تستفيد من الفرص، وتجنب التهديدات الموجودة، مما يمكن المؤسسات من بناء ميزات تنافسية تساهم في تضيق أو سداد الطريق أمام المؤسسات المنافسة.

المبحث الأول: التنافسية ماهية وأهمية

أصبحت عبارة تنافس أو التنافسية ذات وقع متزايدة الأهمية في عالم اليوم. إلا أنه من الصعب تتبع الأصول التاريخية لهذا المصطلح. وبالرجوع إلى الكتابات المتعلقة بالتنافسية يتضح أن مفهوم التنافسية مفهوم واسع وشاسع يصعب تحديده بسهولة.

المطلب الأول: التوطئة تاريخية للتنافسية

تباينت الرؤى و التفسيرات والتحليلات حول متى و أين بدأت فكرة التنافسية في الظهور والبزوغ على الصعيد العالمي. تلك التفسيرات والتحليلات كان أبرزها ثلاث تفسيرات لنشأة التنافسية.

التفسير الأول السياسات الليبرالية المتشددة:

يرى البعض أن السياسات الليبرالية المتشددة إلى انتهجتها ودعا لترويجها عالميا كلا من رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر. والرتيب الأمريكي ريجان. والتي عظمت من اقتصاديات السوق. وارتقت بها للقطاع الخاص من مقدرة على الارتقاء بالمستويات الاقتصادية الكلية و التصويت بها للسياسات العامة من القيام بنفس الدور بل حتى من المقدرة على الحفاظ على المستويات المرتفعة للأداء الاقتصادي الكلي. كل ذلك رتب ظهور رد فعل مقابل على تلك التوجهات الليبرالية الاقتصادية المتشددة تمثلت في ظهور فكرة التنافسية.

ومن تم ظهرت فكرة التنافسية الوطنية لترسى قاعدة الأداء الاقتصادي للدولة في حاجة لمن يقيمه ويبين مابه من مميزات يجب تدعيمها ومابه من أوجه قصور ينبغي معالجتها. وكذلك العمل على مقارنة أداء الاقتصاد الوطني بغيره من اقتصاديات الدول المحيطة به والمنافسة له. وفي ضوء تلك النتائج يعمل تحديه الأولويات والسياسات والتشريعات الوطنية اللازمة للتكيف مع المحيط التنافسي العالمي والتي يلزم الأخذ بها لبناء قدرات تكنولوجية واقتصادية و بشرية تحافظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي وتساعد تدعيم الاقتصاد الوطني في المنافسة الاقتصادية العالمية.

ترتب عن ذلك نشأت العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية لتقييم الأداء التنافسي للدول داخل تلك الدول سواء المتقدمة وما تبعها من الدول النامية في إتباع تلك الآلية. والتي أصبح من أهم مميزات إصدار تقارير دورية أو شبه دورية سنوية تقييم الأداء الاقتصادي داخل تلك الدول. هذا فضلا عن تقارير المؤسسات الدولية المنشغلة بقضية التنافسية والتي تعمل على تقييم التنافسية داخل الدول وفقا لمؤشرات معينة بمصطلح بها كل تقرير تصدره أي من تلك المؤسسات ، تم عمل ترتيب لتلك الدول وفقا لمؤشراتها التنافسية.¹

التفسير الثاني: القلق من استنزاف الموارد الطبيعية العالمية.

ذهب أصحاب الرأي إلى أن التنافسية الوطنية نشأت كرد فعل لما شهده عقد السبعينات من ريبة حول التأثير المتوقع لمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في الدول الغنية على الرفاهية الاقتصادية العالمية، تلك الريبة كان سببها الخشية من أن يؤدي استمرار النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى كارثة بيئية عالمية (استنزاف الموارد الطبيعية-اختلال التوازنات البيئية...الخ)، الأمر الذي ترتب على ذلك هو الدعوة للنزول بمعدل النمو الاقتصادي بالدول الغنية ليكون مساويا للصغر ، بما يفي وقف الناتج المحلي الإجمالي، نتج عن

¹مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم النمو والتنمية في العالم ، الطبعة الأولى 2011، دار الجامعة، الإسكندرية ، ص.13.

ذلك نشوء دعوات وحملات عالمية وبخاصة من الجماعات البيئية للحد من استنزاف الموارد الطبيعية، من خلال ترشيد ما يرتبط به هذا النمو الاقتصادي من أنماط للاستهلاك مبددة للموارد الطبيعية. غير أن تلك الحملات لم تلق استجابة كبيرة من الدول الغنية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تمتنع حتى يومنا هذا عن التوقيع بروتوكول كيوتو للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون من ثم الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

وهكذا تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية هي وغيرها من الدول المتقدمة عن الأولويات البيئية في سبيل احتلالها قمة الهرم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، ومن ثم عاد النمو الاقتصادي للتربع على عرش الاقتصاد، وذلك من باب التنافسية التي يفترض أن فيها متسعاً للجميع.¹

التفسير الثالث: التراجع الكبير للميزان التجاري الأمريكي:

في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي ظهرت حالة من الهلع والقلق إنتابت الأوساط السياسية والاقتصادية في المجتمع الأمريكي خوفاً من تراجع مكانة الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي، وكانت تلك الحالة نشأت نتيجة للتراجع الكبير في الميزان التجاري الأمريكي الذي كان نتيجة لضعف مستوى جودة المنتجات الأمريكية وارتفاع كلفة رأس المال واستمرار العمل بأساليب إنتاج حالية. فضلاً عن تحول الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي من أكبر دائن إلى أكبر مدين في العالم، وفقدانها لجزء كبير من حصتها في السوق العالمي لصالح منافسيها في تلك الفترة (اليابان ودول أوروبا الغربية) كل ذلك هو ما رتب القلق لدى الأوساط الاقتصادية والسياسية في المجتمع الأمريكي الأمر الذي رتب ظهور ما يسمى بالتنافسية الوطنية على أيدي علماء إدارة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظهرت العديد من الكتابات والتقارير حول مفهوم التنافسية ومؤشراتها الدف منها حيث السياسة الأمريكيين على إتباع آلية التنافسية بهدف الحفاظ على اعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية لقمة الهرم الاقتصادي العالمي، وكانت نتيجة ذلك استناد مجلس التنافسية الأمريكي عام 1986 ويضم هذا المجلس عدد كبير من صفوف المجتمع الاقتصادي الأمريكي من رؤساء ومديري الشركات والقيادات العالمية و أساتذة الجامعات، واستهدف هذا المجلس رفع مستوى الوعي لدى الرأي العام الأمريكي، والتحاوور ونشر التقارير والمؤشرات وتقديم المقترحات التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية ودفع النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المواطن الأمريكي.²

¹ مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص14.

² بن عمارة إيمان، مرجع سبق ذكره، ص50.

المطلب الثاني: ماهية التنافسية

لم يتفق الباحثون على مفهوم محدد وواضح لمصطلح التنافسية، فهناك من يرى أن التنافسية مفهوم واسع يجب أن يشمل مؤشرات كلية ويرى آخرون مفهوما مختلفا يتركز على مؤشرات جزئية، ويعود عدم الاتفاق هذا لاختلاف النظرة التنافسية في حد ذاتها بالنسبة للمؤسسة عنها في القطاع أو الدولة، وسنحاول التطرق للرؤى المختلفة لمفهوم التنافسية.

هناك من يعرف التنافسية على مستوى الدولة، ومن بين هذه التعاريف نورد ما يلي:

-تنافسية الدولة هي الدرجة التي يمكن وفقها في شروط سوق حرة و عادلة إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه أذواق السوق الدولية، وفي الوقت الذي نحافظ فيه على المداخل الحقيقية لشعبها، و التوسع فيها على المدى الطويل، وذلك بحسب منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE).¹

-تنافسية الدولة هي القدرة على إنتاج منتجات و خدمات في ظل المنافسة الدولية، في حين يتسع المواطنون بمستوى معيصة منتم و مستديم على حد سواء.

وهناك من يعرف التنافسية على مستوى فرع النشاط (القطاع):

-تنافسية فرع النشاط (القطاع) هي: قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على التحكم و أكاديمية الحكومية و بالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة.²

-هذا ويرى البعض أنه حتى يكون فرع النشاط تنافسيا لابد أن تكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج له، متساوية أو أعلى منها في فرع النشاط المماثل في البلد و الإقليم المنافس.

هناك أيضا من يعرف التنافسية على مستوى المؤسسة:

-تنافسية المؤسسة هي قدرتها على تزويد المستهلك بسلع و خدمات بشكل أفضل مقارنة بالمنافسين الآخرين في السوق العالمية، في ظل غياب الدعم و امكانية من قبل الحكومة.³

-تنافسية المؤسسة هي قدرتها الدائمة على المنافسة بامتلاكها لمجموعة من القدرات التي تسمح لها حسب الحالة، أما على الدخول أو ...أو التطور في المجال التنافسي.

كما يمكن أن تعرف التنافسية أيضا كما يلي:

هي القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية و نمو و استقرار و توسع و ابتكار و تحديد، و تسعى الشركات و رجال الأعمال بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية و المحلية.⁴

¹ أمال ريماني، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير تنافسية المؤسسات الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إدارة الأعمال، جامعة البويرة 2014-2015، ص48.

² الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، 22 و 23 نوفمبر 2011، بجامعة ورقلة، دور الأداء في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، ص714.

³ عمار بوشناق، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص11.

⁴ فريز النجار، المنافسة و الترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2000، ص11.

المطلب الثالث: أهمية التنافسية

تتمثل أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته، تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدولة الصغيرة هي أكثر قدرة على استيعاب مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة لأنه باستطاعة الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق العالمية. تأتي أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص و استخدام الموارد و تحفيز الإبداع و الابتكار و تحسين مستوى الإنتاجية و جودة الإنتاج، و من أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف و الأسعار.¹

تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي، و من المعلوم في الوقت الحاضر أن المؤسسات هي التي تتنافس و ليست الدول، و عليه فإن المؤسسات تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع معيشة أفراد دولها، كما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العالمية فيها و قدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر.²

¹ عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2016-2017، ص 24.

² عبدوس عبد العزيز، دور الميزة التنافسية في تحسين أداء المؤسسات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2005-2006، ص 39.

المبحث الثاني: التنافسية أسبابها ومؤشراتها

تستند المؤسسة التي تريد البقاء إلى قدرات التنافسية، التي تستطيع بواسطتها تحقيق أعلى المنافع للعملاء وغيرهم من أصحاب المعلقة، فالتنافسية أسباب أدت إلى ظهورها، كما أنها التنافسية تنجم عنها محاولات لقيامها عن طريق مؤشرات نضم مجموعة واسعة من المتغيرات والعوامل.

المطلب الأول: أنواع التنافسية وأسبابها

1-أنواع التنافسية:

لقد شهدت التنافسية تطورات مع تطور الأسواق من محلية إلى دولية، وهذا لأهميتها على السباق الوطني العالمي، ويمكن تمييز عدة أنواع للتنافسية وفقا للعديد من الكتابات كالتالي:¹

1-1-التنافسية بحسب الموضوع: وتتضمن نوعين

1-1-1-تنافسية المنتج: تعتبر شرطا لازما لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كافيا، كثيرا ما يعتمد على سعر التكلفة بمعياري وحيد لتقويم التنافسية منتج.

1-1-2-تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو أقل التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.

2-التنافسية وفق الزمن: تتمثل في التنافسية للحظة والقدرة التنافسية:

1-2-1-التنافسية اللحظية: تعتمد على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية غير أنه يجب عدم التفاؤل بهذه النتائج، فالنتائج الإيجابية في المار القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

2-2-القدرة التنافسية: القدرة التنافسية تستند إلى مجموعة من معايير، حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري، لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية ويبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة.

2-أسباب التنافسية:

ترجع الأسباب التي جعلت التنافسية الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصرة إلى عوامل متعددة منها:²
أ-ضخامة وتعدد الفرص في الأسواق العالمية بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة الاتفاقيات الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

³ فلة العيمار، دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 200—2006، ص87.

² فلة العيمار، دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية لعلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، سنة 2005، ص87.

ب-وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية و سهولة متابعة و ملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات و الاتصال التي تتعامل بها المنظمات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق و غيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.¹

بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى للتنافسية نذكر منها مايلي:²
زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة و السهولة في دخول منافسين حدد في الصناعات كثيفة الأسواق.يفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث و التطوير ونتيجة التحالفات بين المؤسسات الكبرى في هذا المجال، أصبح هناك تدفق في نتائج البحوث و التطورات التقنية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية:

بالنسبة للمؤشرات التنافسية فنجد أن المحللين الاقتصاديين يعتمدون في تقييم الوضع التنافسي لكل مؤسسة على عرض المؤشرات أهمها:

1-الربحية:يعتبر مؤشر الربحية كافيا على التنافسية ،لذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرات للتنافسية إذا كانت المؤسسة تنظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها في السوق ، ويمكن للمؤسسة أن تكون تنافسية في السوق نتيجة هي ذاتها نحو التراجع و بهذه الحالة فإن إنتاجية المؤسسة تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.³

وحتى يكون بإمكاننا القول بأن المؤسسة ما تغير التنافسية، يجب أن تكون نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة على تكلفة استبدال أصولها أكبر من الواحد،و إذا كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فإن المؤسسة ليست تنافسية.⁴

2-مؤشر التكلفة:ويقصد بها تكلفة صنع المنتجات مقارنة بالمنافسين ويمكن اعتبارها تكلفة الصنع المتوسط بالقياس إلى تكلفة المنافسين كمؤشر كافي عن التنافسية في فرع نشاط و إنتاج متجانس مالم يمن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقلة للمؤسسة،ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تكون بديلا عن تكلفة الصنع وهذا عندما تشكل تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية ولكن هذه الوضعية نادرة الوجود.

3-مؤشر الإنتاجية:يقصد بالإنتاجية النسبة بين الناتج الحاصل عليها و الوسائل المسخرة لتحقيقها،أي الفعالية التي تحول المنظمة مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مؤشرات الإنتاجية:

أ- الإنتاجية الجزئية:والتي تمثل النسبة بين مجموع المخرجات واحد المدخلات فإن قيمة العامل و إنتاجية ورأس المال.

² أحمد فاروق أبو غين، دور التعليم الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم تجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الإسلامية عزة، السنة الجامعية 2012، ص31.

³ الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23 أبريل 2003، بجامعة الجزائر، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، ص35.

⁴ فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة 2014-2015، ص218.

¹ فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة 2014-2015، ص218.

ب- إنتاجية متعددة العوامل: وهي التي تمثل مجموع المخرجات مستوية إلى مجموعة فرعية من المدخلات.
 ج- الإنتاجية الكلية: والتي تعتبر من المؤشرات الكلية التي يعتمد عليها قياس تنافسية القطاع أو التنافسية المؤسسة بسبب شموليتها، وتمثل مجموع المخرجات منسوبة إلى مجموع المدخلات و مما يؤخذ على الإنتاجية الكلية للعوامل هو أنها لا تعكس التفاعل بين كل عامل بشكل منفرد و المخرجات، لذلك الاستخدام الإنتاجية الكلية كأداة لتحسين ناحية معينة من العمليات.
 4- الحصة من السوق: تعرف الحصة السوقية بأنها مجموع مبيعات المؤسسات الأخرى لنفس السلعة و بمختلف العلامات إذ يعتبر نصيب المنظمة من مبيعات السوق أحد المؤشرات الجيدة للحكم على تنافسيته، ومدى تحقيقها لأهداف النمو و الاستمرار وقد تسعى كل المنظمات إلى الحصول على نصيب من مبيعات السوق الذي تعمل فيه، حيث يكون هذا الهدف ملائماً إذ كان السوق ينمو وكانت هناك فرصة مستقبلية تسعى إلى اغتنامها.¹

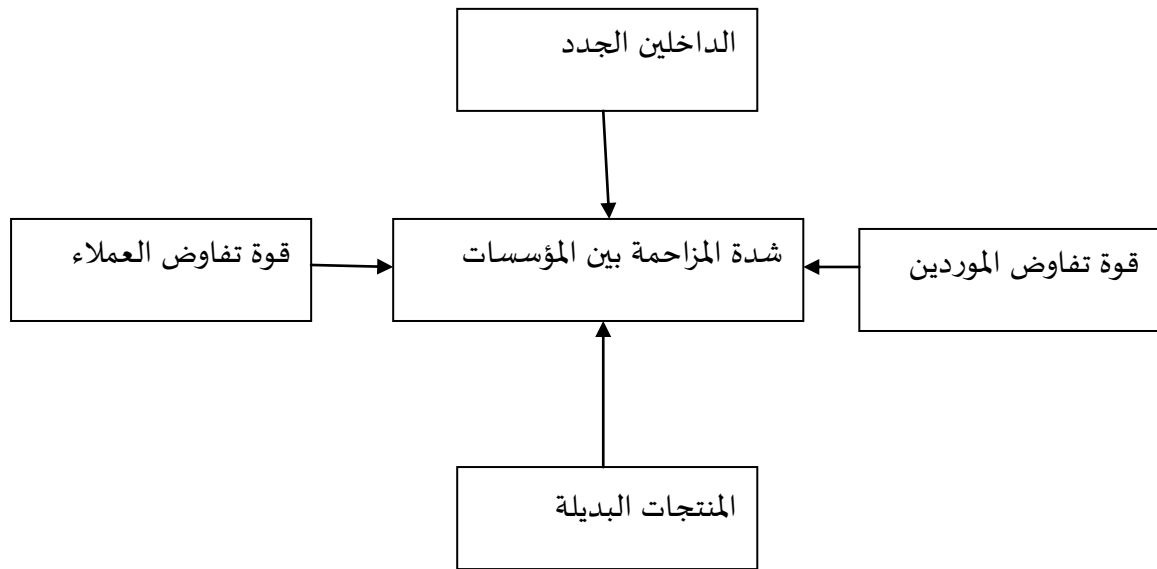
المطلب الثالث: تحليل القوى التنافسية ليورتر:

تتأثر جاذبية القطاع الذي ترغب المؤسسة بالاستثمار فيه بمجموعة القواعد التي تحكم المنافسة و القوى المشكلة لها و الهدف الرئيسي من هذا المجال هو تغيير هذه القواعد لصالح المؤسسة و ذلك من خلال تحليل القوى التنافسية و معرفة دعائمها.

1- قوى التنافسية:

إن تحليل قواعد التنافس تهدف إلى تحديد و معرفة جاذبية القطاع إن هذه الأخيرة تتوقف على تأثير الذي تحدته القوى التنافسية، حيث أشمالها Michl porter في خمس قوى كما هو موضح من خلال الشكل:

الشكل (II-01): نموذج قوى التنافس ليورتر



² كريمة كندري، دور الأمداد في تحسين تنافسية المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، اقتصاد وتسيير الخدمات، تخصص اقتصاد النقل و الأمداد، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010-2011، ص 41.

المصدر: فيصل السائعي، أنظمة المعلومات، إست خدماتها، فوائدها وتأثيرها على تنافسية المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008-2009، ص42.

يلاحظ من خلال الشكل أن يورثر أورد القوى التنافسية الخمسة كما يلي:

تهديدات الداخلين الجدد، تهديدات المنتجات البديلة، تهديدات تفاوض الموردين، تهديدات تفاوض العملاء، شدة المزاومة بين المؤسسات.

تهديدات الداخلين الجدد:

إن ضغط هؤلاء على القطاع الصناعي بصفة عامة و القطاع التسويقي خاصة قد يخلق قواعد جديدة و يغير من الوضعية التي كانت تحتلها المؤسسات، فهناك عدة متغيرات يمكن مراقبتها من لتقييم الداخلين الجدد منها: مستوى الاستثمارات، امتلاك التكنولوجيا، التمييز في المنتجات، الحصول الصعب على قنوات التوزيع... الخ.¹

تهديدات المنتجات البديلة:

إن المنتجات البديلة لها تأثير على سياسة المنتج، وهذا من ناحية النوعية و السعر و التكلفة، ففي الواقع فإن كل المؤسسات تقدم خدمات بديلة و وفقا ليورتر تحدد تلك المنتجان و الخدمات البديلة من العائدات المحتملة للصناعة يوضع سقف على الأسعار التي من الممكن أن تطلبها المؤسسات في الصناعة و التي من الممكن أن تحقق أرباحا.²

قوة التفاوض مع الزبائن:

إن تأثير الزبائن على المؤسسة يتمثل في قدرتهم على التفاوض في تدني الأسعار و رفع النوعية، والتنوع في الخدمات الأمر الذي يكون له تأثير على مردودية المؤسسة، يكون لهذا التأثير أثر سلبي على المؤسسة في حالة توحيد المشتريين مشترياتهم، وتوفر المعلومات الكافية لدى الزبائن، ارتباطهم بالمستهلكين مباشرة يجعلهم في مركز قوة... الخ.³

قوة التفاوض مع الموردين:

التأثير الذي يقصد هؤلاء الموردون على المؤسسات يمكن أن يؤثر على مردود يتهم، وذلك بتحكمهم في أسعار الموارد الأولية و نصف المصنعة، و زيادة على ذلك فرضهم لشروط بيع معينة، أو امتلاكهم الحق في بعض الأنشطة التسويقية كالتوزيع مثلا.⁴

شدة المزاومة بين المنافسين :

¹ فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص69.

² أمال ربحاني، مرجع سبق ذكره، ص55.

³ حجاج عبد الرؤوف، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2006-2007، ص38.

⁴ أمال ربحاني، مرجع سبق ذكره، ص55.

تدفع شدة المزاومة بالمؤسسات إلى التطور، الإبداع و تحقيق التكاليف تحسين الجودة و الخدمات، وكذلك ابتكار منتجات جديدة.¹

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري. يمكن شرح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نتائجه في الجزائر أو أوجه العلاقة بينهما تظهر من خلال معالم عديدة يمكن التطرق إليها في هذا المبحث.

تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري: سيتم تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال تحليل أدائه التنافسي ضمن مؤشر التنافسية العالمي GCI² الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي (2007-2008) إلى غاية آخر تقرير (2016-2017).

1- ترتيب الجزائر عالميا و عربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي: يبين الجدول التالي ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي عالميا و عربيا خلال الفترة (2007-2016):

الجدول (III-01): ترتيب الجزائر عالميا و عربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2017):

الدرجة /7			عالميا		السنة
	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	2008-2007
3.9	14	12	131	81	2008-2007
3.7	14	13	134	99	2009-2008
3.9	14	11	133	83	2010-2009
4.0	15	11	139	86	2011-2010
4.0	15	10	142	87	2012-2011
3.7	14	11	144	110	2013-2012
3.8	15	10	148	100	2014-2013
4.1	15	9	144	79	2015-2014
4.0	13	9	140	87	2016-2015
4.0	14	9	138	87	2017-2016

المصدر:

WORLD ECONOMIC FORUM the global competitiveness report (2007-2008) (2008-2009) (2009-2010) (2010-2011) (2011-2012) (2012-2013) (2013-2014) (2014-2015) (2015-2016) (2016-2017). نقلا عن درودر أمال، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري. ضمن تقرير التنافسية العالمي -دراسة تحليلية للفترة (2007-2017).

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر قد تراجعت في ترتيبها عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2008 ب18 مرتبة، ثم سجلت تحسنا في ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمي بين 2008-2011 بواقع

¹ فرحات غول، مرجع سبق ذكره، ص71.

² GLOBAL COMPETIVIVESS INDEX.p38.

12 مرتبة، كما احتلت الجزائر مراتب متأخرة 110 و 100 من بين 144 و 148 دولة سنتي 2012 و 2013 متراجعة ب 23 و 13 مرتبة. وفي سنة 2014 احتلت الجزائر المرتبة 79 عالميا من بين 144 دولة متقدمة ب 21 مرتبة إلا أنها تراجعت إلى المرتبة 87 عالميا من بين 140 و 138 دولة في التقريين الأخيرين لسنتي 2015 و 2016 على التوالي أي تراجع ترتيبها ب 8 مراتب. وبمقارنة الجزائر مع الدول العربية المدرجة ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2017) نجد أنها احتلت مراتب متأخرة عالميا.

وبالتالي المراتب التي حققها ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2017) تدل على ضعف تنافسيتهما سواء على المستوى العالمي أو حتى على المستوى العربي.

المطلب الأول: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

1- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري:

إن ظهور التبادل التجاري أو التجارة الدولية و لذا حركة النشاط الاقتصادي بين الدول كفاءة هذه الحركة تقاس بميزان يدعى الميزان التجاري، الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات من السلع فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس.

2- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي على قطاع الصادرات:

تحدد القدرة التنافسية لصادرات بلد ما بمتابعة نسبة مجموعة سلعية معينة من الصادرات إلى إجمالي الصادرات، تم مقارنة ذلك بين الدول، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة في دولة ما مقارنة مع الدول أخرى يمكن حينئذ القول أن هذه الدولة تحوز قدرة تنافسية كبيرة بالنسبة لهذا القطاع مع صادراتها، وتتيح دراسة بنية التجارة الخارجية معرفة التغيرات التي قد تحدث في خصائص تطور هذه النسبة وأنماطها في المستقبل.¹

3- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الواردات:

بما أن الجزائر قد سددت كامل ديونها اتجاه دائئها و لم يبقى إلا حوالي 4 مليار دولار مي ديون على عاتق الخواص مضمونة من طرف الدولة الجزائرية التي قررت إتباع سياسة التقليل من المديونية ضمانا لعدم التبعية للخارج

4- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدورة الأخرى ، وكذلك على خصوص الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرات في مركز الذاتية و المديونية للدولة، وبالتالي هذا الميزان يعكس حركة تدفق رؤوس الأموال للدولة.

5- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات و باقي التحويلات:

تسجل التحويلات المالية على الخارج الذي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري ، ولقد سجلت الجزائر حركة في التحويلات المالية إلى الخارج و هي عوائد للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتواجدة بها.²

¹ خالص الهام، أثر التغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير ، في الاقتصاد القياسي ، جامعة أم بواقي ، 2014-2015، ص 29.

² خالص الهام، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

المطلب الثاني: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المالي و المصرفي (البنكي).
 إن وجود الاستثمارات يتطلب وجود نظام مالي و مصرفي فعال، و تشجيع الاستثمار يكون عن طريق الوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين و المقرضين و يعمل على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار، فرغبة السلطات الجزائية في تحديث قطاع المصارف بعد ما كانت غير مهيئة لمواجهة المنافسة ولذا فتحت أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة المجال من أجل توفير بيئة استثمارية ملائمة عن طريق تقديم العديد من التحفيزات بهدف الوصول إلى نظام مالي فعال.¹

المطلب الثالث: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التشغيل.

1- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

قد يأتي النمو الاقتصادي من خلال إتباع أساليب فنية و تكنولوجية متطورة أو نتيجة نمو ملحوظ في عناصر الإنتاج المختلفة مثل النمو في عنصر العمل أو رأس المال البشري.
 لذا يتطلب نمو قطاعات النشاط الاقتصادي لأية دولة وجود رؤوس الأموال تستثمر فيها ، لخلق قيمة مضافة تدعم بها الدورة الاقتصادية ، كما يجب أن توافق رؤوس الأموال المستثمرة هذه وجود تقنيات تكنولوجية دقيقة في الإنتاج الميزان التجاري ، الذي يؤدي إلى النمو السريع للنتائج المحلي في لدولة و بالتالي الوصول إلى التنمية الاقتصادية المتكاملة كما أن هذا التمويل يتم تعبئة المدخرات المحلية و جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير مناخ استثماري ملائم الذي سيحفز تدفق رؤوس الأموال بسبب وجود مستوى عالي من متطلبات رأس المال الذي يسد فجوة موارد الدولة المضيق.

2- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.

تعتبر البطالة تهميشا اجتماعيا و ظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية المرتبطة ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة عن العمل ، و لا تحقق معدلات النمو إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية التي توفر مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية.²

¹ عبد الكريم كاي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ص 309.

² عبد الكريم كاي ، مرجع سبق ذكره، ص 310.

خاتمة الفصل:

أصبحت التنافسية بالنسبة للمؤسسات كما هي بالنسبة للدول، حيث تسعى كليهما لتحسين وضعيتهما التنافسية رغم أن الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية لم يتفقوا على تعريف موحد للتنافسية، و المؤشرات المتعلقة في قياسها، التي تعتبر نتيجة لمردودية المؤسسات وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية و الصمود في وجه المنافسين.

فالتنافسية تساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدول بما يمكن المفاضلة بينهم، والتعرف على نقاط القوة و الضعف في المناخ الاستثماري لكل دولة على حدى، وهذا ما يفسر وجود علاقة بين ترتيب مختلف الدول في تقارير التنافسية و بين ما تستقطبه من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث

تمهيد

يعتبر قطاع الهاتف النقال في الجزائر أحد القطاعات الهامة، وذلك بفضل انفتاحه على المنافسة الأجنبية واستقباله لمؤسسات أجنبية بشكل متعاملين بكل ما يحملونه من مزايا وخبرات وإمكانيات متنوعة. ويشير واقع المؤسسات (جازي، أوريدو، موبليس) إلى أن هناك تباين بينهم في مختلف البيانات والمعلومات التي تساعد كل واحدة منها في الرفع من تنافسيتها وزيادة حصتها السوقية. وفي هذا الفصل سنحاول معرفة الظروف التي ساهمت في بروز مؤسسة موبليس وكيف ساعدت المؤسسات الأجنبية في رفع تنافسيتها معتمدين في ذلك على الحصة السوقية كمؤشر لتحليل تنافسية مؤسسة موبليس مع مثيلتها (جازي وأوريدو).

المبحث الأول: التعريف متعاملي الهاتف النقال في الجزائر

1- التعريف بمتعاملي خدمة الهاتف النقال في الجزائر

بفتح قطاع الاتصالات على المنافسة الأجنبية، ظهرت مؤسسة اتصالات الجزائر كمؤسسة مستقلة لتتفرع عنها لاحقا مؤسسة موبيليس كأول مؤسسة لخدمات الهاتف النقال في الجزائر، حيث استحوذت منه المؤسسات الثلاث على سوق الهاتف النقال.

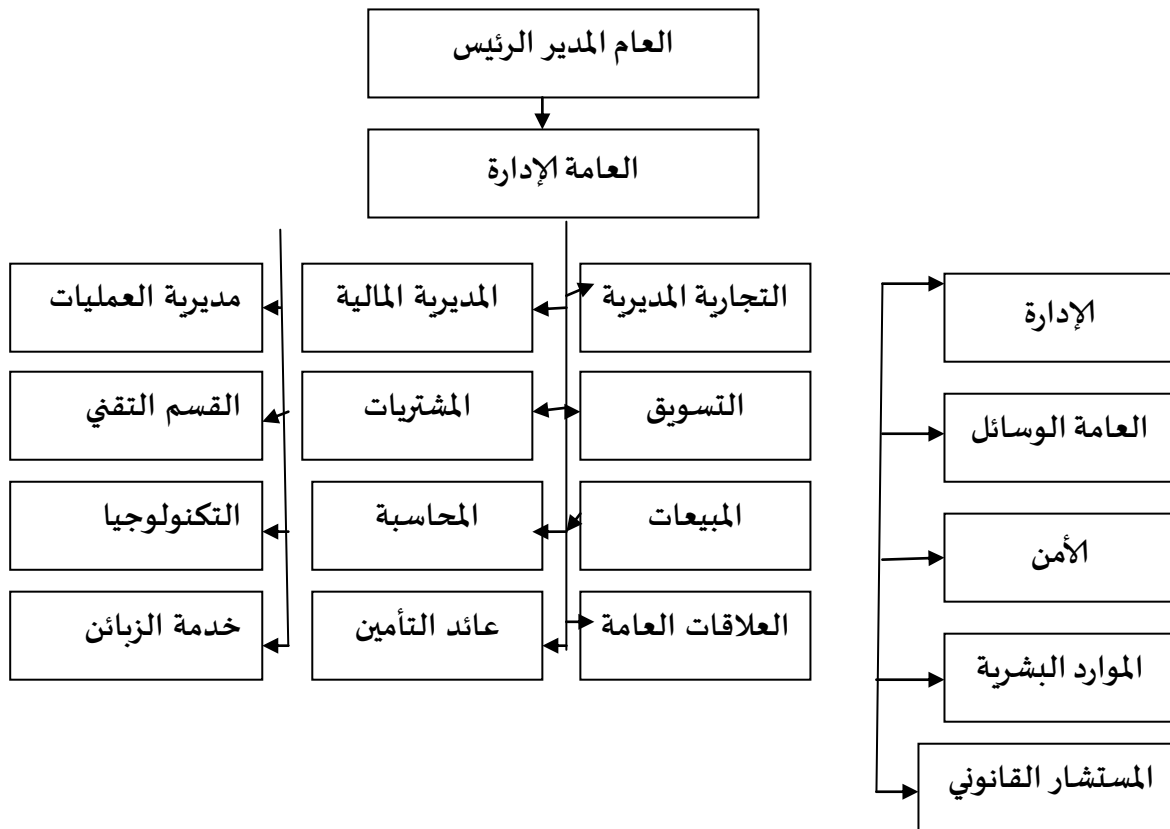
المطلب الأول : مؤسسة جازي و هيكلها التنظيمي

تحصلت جازي على رخصة استغلال خدمات الهاتف النقال في 30 جويلية 2001 وأطلقت شبكتها في 15 فيفري 2002.

وهي تعتبر شركة رائدة في مجال الاتصالات بأكثر من 17 مليون مشترك في نهاية 2015، تمنح الشركة تشكيلة واسعة من العروض والخدمات تتمثل في الدفع المسبق، الإنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة؛ وتغطي جازي 95٪ من السكان على كامل التراب الوطني، كما تتوفر خدماتها للجيل الثالث من 48 ولاية منذ نهاية 2016.

وفيما يلي سوف نقوم بعرض هيكل تنظيمي لمؤسسة جازي.

الشكل رقم (III-01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة (Djezzy)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

تجدر الإشارة إلى أن الهيكل التنظيمي لمؤسسة (Djezzy) يتغير من حين لآخر حسب ظروف عملها، فكلما زاد رقم أعمالها وعدد مشركيها وابتكارها لعروض ومنتجات جديدة كلما دفعها ذلك للقيام بتعديلات على هيكلها التنظيمي لمسايرة هذه التطورات، وتشرف الإدارة العامة على المديرية التالية¹:

1-مديرية العمليات:تضم هذه المديرية القسم التقني المسؤول عن السير الحسن لجميع الأنظمة التقنية في المؤسسة، إضافة إلى قسم التكنولوجيا الذي يسهر على توفير التكنولوجيا اللازمة المستخدمة في ابتكار وتقديم العروض الجديدة، وقسم خدمة الزبائن الذي يهتم بمعالجة شكاوي وطلبات العملاء والتحكم في قاعدة المعلومات الخاصة بهم.

2-مديرية المالية: تتكون هذه المديرية من ثلاثة أقسام يختص كل قسم بمهام محددة، أهم هذه المهام توفير التمويل اللازم لكل المديرية وتسديد الفواتير ومصاريف المؤسسة، إضافة إلى إعداد الميزانيات السنوية وتسجيل القيود والقيام بعمليات الجرد والمراجعة الداخلية وغيرها.

3-الإدارة : تتكون الإدارة من قسم الوسائل العامة الذي يسهر على توفير وصيانة التجهيزات المكتبية وما شبه ذلك، وقسم الأمن الذي يسهر على أمن وسلامة الأفراد والممتلكات داخل المؤسسة، إضافة إلى قسم الموارد البشرية الذي يهتم بموظفي المؤسسة (إعداد الأجور وتنظيم الدورات التدريبية والقيام بعمليات الترقية الداخلية والتوظيف الخارجي وتحفيز العاملين... الخ) وأخيرا قسم المستشارين القانونيين الذي يهتم بالأمر القانونية كتقديم الاستشارات وإعداد النصوص القانونية الخاصة بالنظام الداخلي للمؤسسة، ومتابعة القضايا والمنازعات التي قد تنشأ بين المؤسسة والأطراف الخارجية.

4-المديرية التجارية: تعتبر أهم مديرية بالمؤسسة، تتكون من ثلاثة أقسام لكل قسم مهام محددة، تتمثل هذه الأقسام فيما يلي:

-قسم التسويق والذي يهتم بدراسة السوق وتحليله والتعرف على حاجات ورغبات العملاء، وإجراء بحوث التسويق بالإضافة إلى تصميم وتطوير العروض التي تقدمها المؤسسة لعملائها وتسعيرها وكيفية توزيعها .

-قسم المبيعات الذي يهتم ببيع عروض وخدمات المؤسسة والإشراف على نقاط البيع المباشرة وغير المباشرة.

-قسم العلاقات العامة الذي يسعى إلى تعزيز وتقوية علاقات مؤسسة (Djezzy) مع الأطراف المتعامل معها (الحكومة، الموردين، الموزعين، العملاء، وغيرهم) كما يقوم هذا القسم بتخطيط وتمويل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والخيرية والنوادي الرياضية المحلية، كما ينظم ويشرف على المعارض والملتقيات والصالونات.

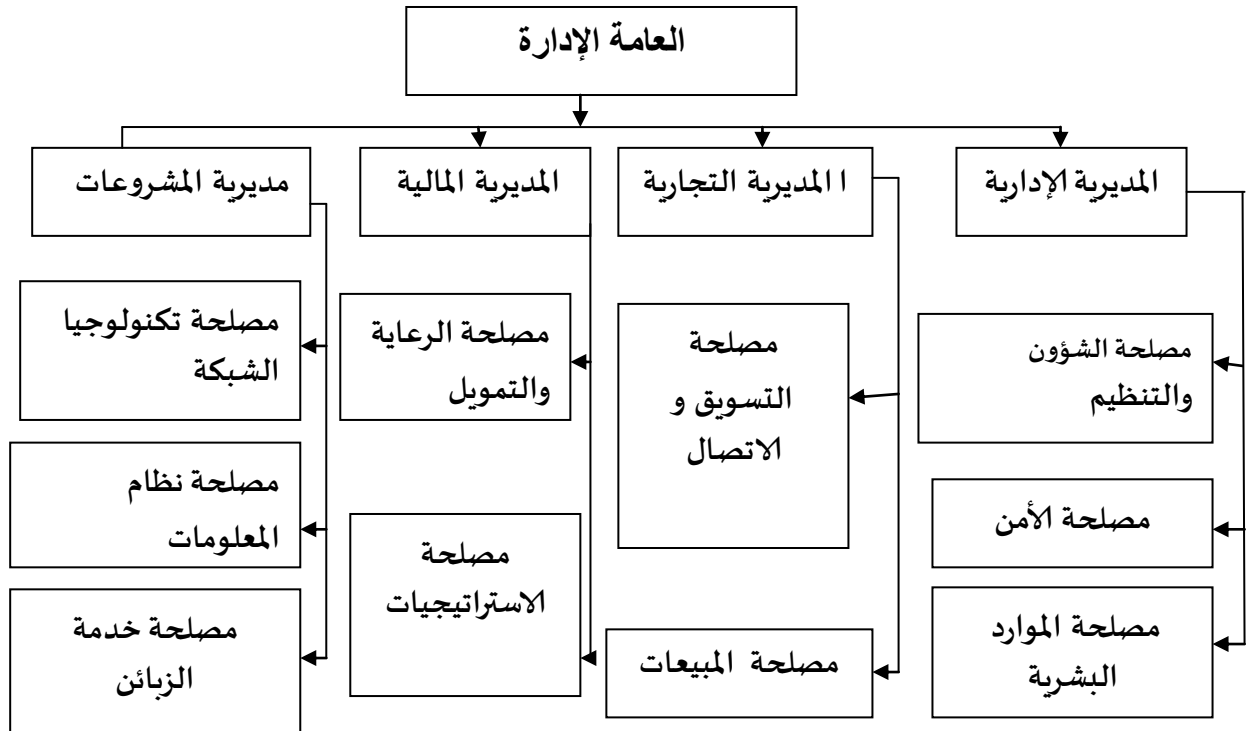
المطلب الثاني: مؤسسة أوريدو (Ooredoo) وهيكلها التنظيمي

تعتبر مؤسسة أوريدو فرع من الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، حصلت على الرخصة الثانية لاستعمال الهاتف النقال بقيمة 241 مليون دولار واعتمدت في بداية انطلاقها على استثمار قدره 1مليار دولار خلال 03 سنوات باستعمال تقنيات حديثة وبدأت بتسويق منتجاتها باسم نجمة في 25 أوت 2004، وغيرت علامتها التجارية مؤخرا لتصبح أوريدو ابتداء من 31 ديسمبر 2013.

تتبنى شركة (Ooredoo) هيكل تنظيمي يتشابه إلى حد بعيد مع مثيله في مؤسسة (Djezzy) ، وفيما يلي شكل يبين الهيكل التنظيمي لشركة Ooredoo:

¹ جابر سطحي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

الشكل رقم (III-02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة (Ooredoo)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

حيث تشرف الإدارة العامة على المديرية التالية:¹

- أ- المديرية الإدارية : تتابع المشاكل الإدارية وكل الشؤون الخاصة بالإدارة، وتتكون من:
 - مصصلحة الشؤون والتنظيم: تهتم بالشؤون الداخلية للمؤسسة .
 - مصصلحة الأمن: تسهر على أمن وسلامة الأفراد والممتلكات داخل الشركة .
 - مصصلحة الموارد البشرية : مهمتها الاهتمام بالأمر المتعلقة بالموظفين، كالتوظيف والتدريب والتحفيز وإعداد الأجور وغيرها.
- ب- المديرية التجارية : وهي أهم مديرية بالشركة تتكفل بكل الأمور الخاصة بالتسويق والمبيعات، تتكون من:
 - مصصلحة التسويق والاتصال: تشرف هذه المصلحة على تسويق العروض والخدمات ومراقبتها وتطويرها، بالإضافة إلى إعلام الزبائن بالمنتجات الجديدة وترويجها بكل الوسائل المتاحة.
 - مصصلحة المبيعات : تتكفل بكل مبيعات الشركة، سواء التي تتم على مستوى الوكالات أو التي تتم على مستوى نقاط البيع غير المباشرة.
- ج- مديرية المالية : هي المديرية المسؤولة عن تمويل كل مشاريع واستثمارات الشركة، تتكون من مصلحتين هما:
 - مصصلحة الرعاية والتمويل : تقوم بتمويل المشاريع وترويج الاستثمارات الخاصة بالشركة .
 - مصصلحة الاستراتيجيات : مهمتها وضع الاستراتيجيات الخاصة بالشركة والعمل على تطبيقها وتعديلها وتغييرها حسب ما تمليه ظروف السوق والمنافسة.

¹ جابر سطحي ، مرجع سبق ذكره، ص 143.

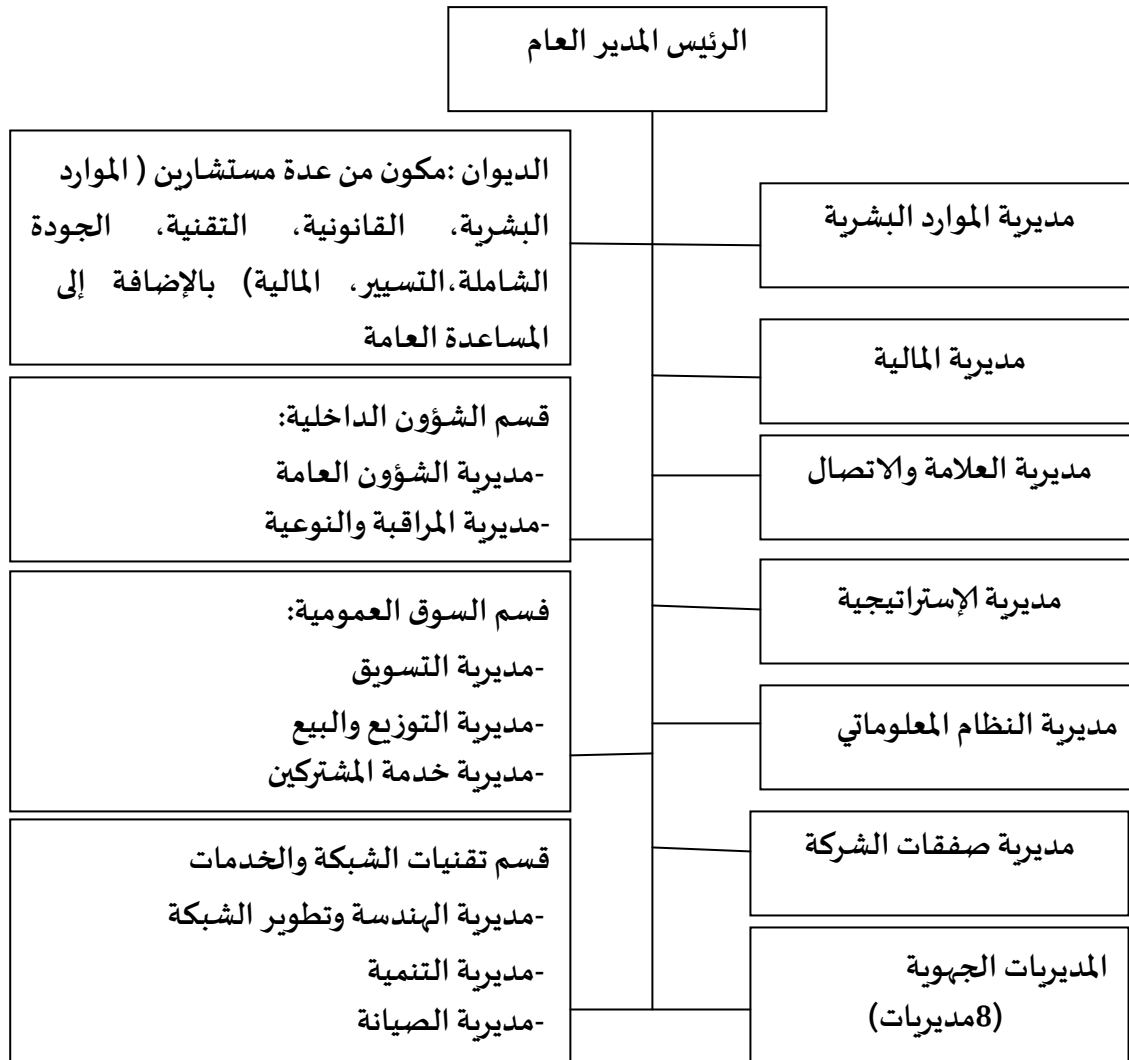
- د- مديرية المشروعات: تهتم بدراسة وتخطيط ومتابعة كل مشروعات الشركة، وذلك من خلال:
- مصلحة تكنولوجيا الشبكة: والتي تسهر على توفير التكنولوجيا المستخدمة في ابتكار وتطوير العروض الجديدة
- مصلحة نظام المعلومات: مهمتها جمع ودراسة وتحليل المعلومات الخاصة بالسوق والمنافسة والعملاء.
- مصلحة خدمة الزبائن: تهتم هذه المصلحة بمشاكل الزبائن وشكاويهم وإيجاد الحلول الممكنة لها.

المطلب الثالث: مؤسسة موبيليس وهيكلها التنظيمي (Mobilis)

تعد الشركة الجزائرية موبيليس فرع من فروع اتصالات الجزائر وهي مستقلة في قراراتها المالية والاقتصادية، وهي شركة مساهمة يقدر رأس مالها بمائة مليون دينار جزائري وهو مقسم على 1000 سهم قيمة السهم الواحد 100000 دج.

و الشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة موبيليس.

الشكل رقم (III-03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة موبيليس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

تجدر الإشارة إلى أنه بسبب دخول مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق الهاتف النقال الجزائرية و بمنافسة شديدة أجبر مؤسسة موبليس على إجراء تعديلات في هيكلها التنظيمي .
المبحث الثاني: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي في سوق الهاتف النقال على تنافسية مؤسسة موبليس
المطلب الأول: تغطية السوق للمؤسسات الثلاث وتشكيلة منتجاتها وأسعارها
1- تغطية السوق بالنسبة للمؤسسات الثلاث
سنتطرق فيما يلي إلى تغطية السوق من طرف المؤسسات الثلاثة وكيفية توزيعها على ولايات الوطن.

1-1 مؤسسة جازي

يوضح لنا هذا الجدول التالي وكالات مؤسسة جازي وعددها في الجزائر.

جدول رقم (1-III) : تغطية السوق لمؤسسة جازي في الجزائر

الصحراء الكبرى	شمال الصحراء			الشمال			المناطق عدد الوكالات
	المغرب	الوسط	الشرق	المغرب	الوسط	الشرق	
4	3	4	7	35	49	36	

Source: www.Djezzy, publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019 page 13.

يتبين من الجدول أن إجمالي وكالات مؤسسة جازي تتواجد في الشمال بنسبة 87% بسبب وجود كثافة سكانية كبيرة في هذه الجهة، أما شمال الصحراء تتواجد به نسبة 10% أما في الصحراء الكبرى فنلاحظ وجود أربع وكالات فقط.
2-1 مؤسسة أوريدو:

يبلغ عدد مقرات أوريدو 538 مقر مكون من 107 وكالة خاصة بأوريدو ويتم من خلالها التعامل بطريقة مباشرة مع العملاء، 3 محلات vip، 83 محل عادي، 345 فضاء خاص بخدمات أوريدو.

3-1 مؤسسة موبليس

يعرض الجدول التالي توزيع وكالات مؤسسة موبليس عبر كل ولايات الوطن.

جدول رقم (02-III) : تغطية السوق لمؤسسة موبليس

المديريات	الناحية الوسطى	ورقلة	سطيف	عنابة	الشلف	وهران	بشار	قسنطينة
عدد الوكالات	37	20	21	19	24	23	11	22

Source: www.mobilis, publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤسسة موبليس استطاعت أن تضع شبكة توزيعية مكونة من 177 وكالة هذه الأخيرة تنتشر عبر كل ولايات الوطن من أجل أن تكون مؤسسة موبليس عند خدمة عملائها في الوقت المناسب.

2- تشكيلة منتجات وأسعار المؤسسات الثلاث:

سنحاول فيما يلي التعرف على المنتجات الخاصة بكل مؤسسة وأسعار البعض منها.

2-1- مؤسسة جازي

تتمثل عروض مؤسسة جازي فيما يلي:

- عرض "جازي" BAYNA : من خلال هذا العرض يستطيع المشتركون إجراء المكالمات من 1دج ويمكن أن يعبئ الرصيد ابتداء من 45دج عدة مرات ، وهو ما يبينه أكثر الجدول التالي:

جدول رقم (III-03) : مزايا وأسعار عرض جازي BAYNA

السعر	الخدمة
300دج	سعر الشريحة
50دج لكل الشبكات لمدة 7أيام	الرصيد الترحيبي
1دج/5تواني	مكالمات وطنية
5دج	رسائل SMS وطنية
5دج/1MO	الانترنت
100دج	سعر التحول إلى هذا العرض

Source: www.Djezzy , publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019.

-عرض " جازي SMART": يضم هذا العرض ثلاث صيغ مختلفة كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (III-04) : مزايا وأسعار عرض جازي SMART

SMART (L)	SMART (M)	SMART (S)	
غير محدودة 24/24 سا	غير محدودة 24/24 سا	غير محدودة 24/24 سا	المكالمات نحو جازي
600 دقيقة	360 دقيقة	120 دقيقة	المكالمات نحو باقي الشبكات
30دقيقة مجانا	30دقيقة مجانا	30دقيقة ب 300 دج	المكالمات نحو الخارج
14GO	8GO	3 GO	الانترنت
3300دج	2200 دج	1300دج	الاشتراك الشهري

Source: www.Djezzy , publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019.

-عرض جازي "Millenium": هذا العرض صالح لمدة شهر وله ثلاث صيغ مختلفة ، يمكن عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (III-05) : مزايا و أسعار عرض جازي Millenium

Millenium 3400	Millenium 2300	Millenium 1200	
غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة	المكالمات نحو جازي
غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة	الرسائل القصيرة نحو SMS نحو جازي
6000 دج	3000 دج	1500 دج	المكالمات نحو باقي الشبكات
10 GO	4 GO	1.5 GO	الانترنت
2300 دج	3400 دج	1200 دج	الاشتراك الشهري
14 دج	14 دج	14 دج	الرسائل القصيرة نحو الخارج
4.99 دج / 30 ثانية	4.99 دج / 30 ثانية	4.99 دج / 30 ثانية	سعر المكالمات نحو باقي الشبكات

Source: www.Djezzy , publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019

بالإضافة إلى مجموعة من العروض الأخرى كعرض جازي INFINITY ، عرض جازي BUSINESS ، عرض جازي liberty وغيرها.¹

¹ للإطلاع أكثر يرجى مراجعة الموقع: WWW.DJEZZI.COM.

2-2- مؤسسة أوريدو

تتمثل عروض مؤسسة أوريدو فيما يلي:

أ- عرض الدفع المسبق: ومن بين عروض الدفع المسبق مايلي:

- عرض " MAXY Haya : الجدول أدناه يوضح لنا مختلف مزايا وأسعار هذا العرض.

جدول رقم (06-III) : مزايا وأسعار عرض " Maxy Haya "

Maxy Haya 3500	Maxy Haya 2000	Maxy Haya 1000	
200 دج	200 دج	200 دج	تكاليف التشغيل
3500 دج	2000 دج	1000 دج	الاشتراك الشهري
24/24 سا	24/24 سا	09:00 إلى 21:00	المكالمات المجانية نحو أوريدو
3500 دج	2000 دج	1000 دج	المكالمات نحو باقي الشبكات
10 GO	4GO	1.5 GO	حجم الانترنت المهدى
0.167 دج/ثانية	0.167 دج/ثانية	0.167 دج/ثانية	سعر المكالمات

Source: www.Ooredoo , publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019

ب- عرض الدفع البعدي: تتمثل مزايا وأسعار عرض الدفع البعدي فيما يلي:

جدول رقم (07-III) : مزايا وأسعار عرض الدفع البعدي ذات الصيغة المحدودة

One 4000	One 2200	One 1500	
4000	2200	1500	الاشتراك الشهري
0 دج من 06:00 إلى 18:00 أو 0 دج من 22:00 إلى 06:00	1 دج من 06:00 إلى 18:00 أو 1 دج من 22:00 إلى 06:00	4 دج/30 ثانية	سعر المكالمات
4000 دج	2200 دج	3000 دج	رصيد المكالمات نحو باقي الشبكات
2 دج	4 دج	5 دج	sms نحو الشبكات الوطنية
14	14	14	sms نحو الشبكات الدولية
10 دج	10 دج	10 دج	رسائل متعددة الوسائط MMS
2 GO	1 GO	500 MO	حجم الانترنت المهدى
2 دج/30 ثانية	3 دج/30 ثانية	4 دج/30 ثانية	سعر المكالمات نحو كل الشبكات

Source: www.Ooredoo , publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019.

2-3- مؤسسة موبيليس: تتمثل عروض مؤسسة موبيليس فيما يلي:

أ- عرض المجموعة : يمنح هذا العرض الإمكانية للمتعاملين للاتصال فيما بينهم بالمجان و بصفة غير محدودة كل أيام الأسبوع ، والجدول أدناه يوضح أسعار هذا العرض.

جدول رقم (III-08) : مزايا وأسعار عرض المجموعة الخاص بالمؤسسات

الخدمات	الأسعار
مستحقات التشغيل	مجاني
المكالمات داخل المجموعة	مجاني
المكالمات نحو موبيليس	3,5 دج / الدقيقة
المكالمات نحو الشبكات الأخرى الثابت و النقال	5,2 دج / الدقيقة
الرسائل القصيرة نحو موبيليس	3,5 دج
الرسائل القصيرة نحو الشبكات الأخرى	5,2 دج
الرسائل القصيرة نحو الدولي	14 دج

Source: www.Ooredoo , publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019.

ب- عرض (Win Pro 4G): من أجل أن تلبية موبيليس رغبات عملائها و الإرتقاء بمنتجاتها ، عرضت هذا العرض الذي يتماشى مع الجيل الرابع و الجدول أدناه يوضح أسعار عرض WIN PRO 4G.

جدول رقم (III-09) : أسعار عرض Win Pro 4G الخاص بالمؤسسة.

Pro 4G 4400	Pro 4G 3300	Pro 4G 2200	
0 دج 24/24 سا	0 دج 24/24 سا	0 دج من 07:00 إلى 20:00 09:05 دج من 20 إلى 07:00	المكالمات نحو موبيليس
5.09 دج	5.09 دج	5.09 دج	سعر المكالمات نحو باقي الشبكات
1.02 دج	1.02 دج	1.02 دج	سعر نحو موبيليس
4.07 دج	4.07 دج	4.07 دج	سعر نحو الشبكات الوطنية
10.17 دج	10.17 دج	10.17 دج	سعر نحو الخارج 10.17 دج 10.17 دج 10.17 دج
10.17 دج	10.17 دج	10.17 دج	المكالمات المرئية 10.17 دج 10.17 دج 10.17 دج
10.17 دج	10.17 دج	10.17 دج	نحو موبيليس 10.17 دج 10.17 دج 10.17 دج mms
شهر/4400	شهر/3300	شهر/2200	الاشتراك الشهري
Tender, Kompass, LinkedIn, presse Algérie Ouedkniss, Algérie			مجانية الدخول إلى المواقع

Source: www.mobilis, publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019.

ج- عرض (Win 4G): لهذا العرض ثلاثة شرائح يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (III-10): أسعار عرض Win 4G الخاص بالمؤسسة.

Win 4G 4000	Win 4G 2500	Win 4G 1800	
0 دج 24/24 سا	3 دج من 21:30 إلى 17:30	0 دج من 21:30 إلى 12:30	المكالمات نحو موبيليس
500 دج	500 دج	500 دج	رصيد مهدي عند شراء الشريحة
-	3 أرقام مفضلة	3 أرقام مفضلة	الأرقام المفضلة نحو موبيليس
8 ساعات كل شهر	5 ساعات كل شهر	3 ساعات كل شهر	المكالمات المجانية نحو باقي الشبكات
500 دج كل شهر	250 دج كل شهر	250 دج كل شهر	الرصيد الشهري الدولي
15 GO كل شهر	8 GO كل شهر	5 GO كل شهر	الرصيد الشهري من الانترنت
غير محدودة	200 Sms كل شهر	100 Sms كل شهر	sms مجانية نحو موبيليس
0 دج / ثانية	2.5 دج / ثانية	2.5 دج / ثانية	سعر المكالمات نحو موبيليس
2.5 دج / ثانية	2.5 دج / ثانية	2.5 دج / ثانية	سعر المكالمات نحو باقي الشبكات
0 دج	1 دج	1 دج	سعر sms نحو موبيليس
3 دج	3 دج	3 دج	سعر sms نحو الشبكات الوطنية
10 دج	10 دج	10 دج	سعر sms نحو الخارج
0 دج	0 دج	0 دج	سعر التشغيل
1000 دج	1000 دج	1000 دج	مبلغ الضمان المحلي والدولي
4000 دج / شهر	2500 دج / شهر	1800 دج / شهر	الاشتراك الشهري

Source: www.mobilis, publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019.

المطلب الثاني: مقارنة بعض العروض والأسعار الحالية للمؤسسات الثلاث

سنقوم بمقارنة بعض العروض الحالية للمؤسسة المحلية (موبيليس) مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (جازي و أوريدو) العاملة في سوق الهاتف النقال.

1- المقارنة بين عرض "La WIN 3G" لموبيليس وعرض "La Line" لجازي

قامت مؤسسة جازي بعرض منتجها الجديد LA Line بصيغ مختلفة في شهر فيفري 2016، في مقابل ذلك قامت موبيليس هي الأخرى بطرح عرض la win 3g في أفريل 2016 و المماثل لعرض la line ولكن بصيغ مختلفة، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-11): المقارنة بين أسعار عرض "La WIN 3G" و عرض "La Line"

La Line	La WIN 3G	
5 دج	5 دج	سعر المكالمات نحو نفس الشبكة
5 دج	5 دج	سعر المكالمات خارج الشبكة
3.5 دج	1 دج	نحو نفس الشبكة
5 دج	3 دج	خارج الشبكة
14 دج	10 دج	سعر sms خارج الوطن
2000 دج	1000 دج	مبلغ الضمان المدفوع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمؤسسة جازي و موبيليس.

من خلال المقارنة بين العرضين نلاحظ أن عرض la win 3G يقدم مزايا أفضل من عرض LA LINE من حيث الأنترنت و عدد ساعات المكالمات نحو باقي الشبكات بالإضافة إلى عدد الرسائل القصيرة نحو نفس الشبكة ، كما أن المكالمات نحو الخارج في عرض LA WIN3G أقل منها في عرض LA LINE . وبالتالي عرض LA WIN 3G جاء كرد فعل على عرض LALINE الذي قدمته جازي و ذلك من أجل زيادة مبيعاتها و بالتالي رفع حصتها السوقية .

2- المقارنة بين عرض "La WIN 4G" لموبيليس و عرض "DJEZZY Millenium"

قدمت مؤسسة جازي عرضها "DJEZZY Millenium" بصيغ متمثلة (1200، 2300 و 3400 دج) بأحجام انترنت قدرها ، 4 GO ، 15GO، 10 GO على التوالي، وفي 9ماي 2017 قدمت مؤسسة موبيليس عرضها "La WIN 4G" بصيغ مختلفة (1300دج، 2000دج، 3500دج).

من خلال هذه العروض ومن خلال مقارنتها نجد أن هذين العرضين متماثلين في العديد الجوانب، من حيث الأسعار و المزايا ، مع وجود اختلاف بينهما في حجم الأنترنت المقدم شهريا، وجاء عرض موبيليس La WIN 4G كرد فعل على العرض المقدم من طرف مؤسسة جازي عند طرحها عرض millenium .

3- المقارنة بين عرض "La WIN MAX" لموبيليس و عرض "SMART "MAXY HAYA " DJEZZY"

قدمت مؤسسة أوريدو عرضها الجديد "MAXY HAYA" بصيغ مختلفة، 1000 2000 3500 دج بأحجام انترنت قدرت ب1.5GO و 4GO و 10GO على التوالي ، كما قامت مؤسسة جازي بطرح عرضها DJEZZY SMART في 28 ماي 2017 بثلاثة صيغ مختلفة 1300 و 2200 و 3300 دج، بأحجام انترنت تقدر ب3GO و 8GO و 14GO على التوالي .

إنعكس هذين العرضين بشكل سلبي على مبيعات عرض La WIN 4G الخاص بموبيليس الذي تم عرضه في شهر ماي 2016، فهذا العرض يعطي حجم انترنت أقل مقارنة بعروض منافسها. فقامت مؤسسة موبيليس بإجراء بعض التعديلات في عرضها من خلال إدراج بعض المزايا الأخرى أفضل من عروض منافسها حيث قامت مؤسسة موبيليس بتقديم العرض الجديد LA WIN MAX في 19 أكتوبر 2017 بصيغ مختلفة كالتالي:

-صيغة " 1300 " La WIN MAX .بالإضافة إلى 5GO انترنت شهريا.

-صيغة " 2000 " La WIN MAX .بالإضافة إلى 8GO انترنت شهريا.

- صيغة " 3500 " La WIN MAX .بالإضافة إلى 15GO انترنت شهريا.

إن عرض كل من جازي SMART DJEZZY وأوريدو MAXY HAYA استطاع أن يدفع بمؤسسة موبيليس إلى تعديل اسم عرضها القديم بإضافة كلمة "MAX" مع إضافة المكالمات المجانية في الصيغ ، كما أن حجم الأنترنت المهدي أعلى من مثيلته في عروض المنافسين جازي و أوريدو، وهكذا فقد جاء عرض "La WIN MAX" كرد فعل على عروض مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة مبيعاتها، والمحافظة على الحصة السوقية لها.

4- المقارنة بين عرض جازي 400 Millenium وعرض pix500 لموبيليس
سنقوم بمقارنة عرض جازي 400 Millenium وعرض موبيليس pix500 ، و الجدول التالي يوضح مختلف التباينات الموجودة بين العرضين.

جدول رقم (III-12) : المقارنة بين عرض جازي 400 Millenium وعرض pix500 لموبيليس

pix500 لموبيليس	جازي 400 Millenium	
17 أكتوبر 2017	23 سبتمبر 2017	تاريخ طرح العرض
200 دج	300 دج	سعر الشريحة
500 دج كل أسبوع	400 دج كل أسبوع	سعر الاستفادة من العرض
مجانية لمدة أسبوع 24/24	مجانية لمدة أسبوع 24/24	المكالمات و sms ونحو الشبكة
500 دج كل أسبوع	400 دج كل أسبوع	رصيد المكالمات نحو باقي الشبكات
500 MO	1 GO	الانترنت المهدى كل أسبوع

Source: - www.Djezzy , page publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019. - www.Mobilis, page consultée publie le 20/08/2017, consultée 13/01/2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العرضين من حيث المزايا و الأسعار متشابهان إلا أن العرض الذي قدمته موبيليس في أكتوبر 2017 جاء كرد فعل على العرض الذي قدمته جازي و بالتالي استطاعت مؤسسة موبيليس أن تتفوق على نظيرتها جازي بعرضها الذي طرحته في أكتوبر.

المطلب الثالث: تطور الحصة السوقية لمؤسسة موبيليس مقارنة مع مثيلتها جازي و أوريدو
سنعتمد على الحصة السوقية كمؤشر للتنافسية من أجل المقارنة بين مؤسسة موبيليس و مؤسسة جازي و مؤسسة أوريدو و قبل هذا سوف نتطرق إلى تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال بالنسبة للمؤسسات الثلاث جازي، أوريدو و موبيليس.

1- تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)
كانت قطاع الاتصال في الجزائر من القطاعات التي شهدت تأخرا مقارنة مع دول الجوار، ولكن بعد دخول مؤسسات الاستثمار الأجنبي إلى السوق الجزائرية و وجود منافسة قوية ارتفع عدد المشتركين بمعدلات كبيرة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

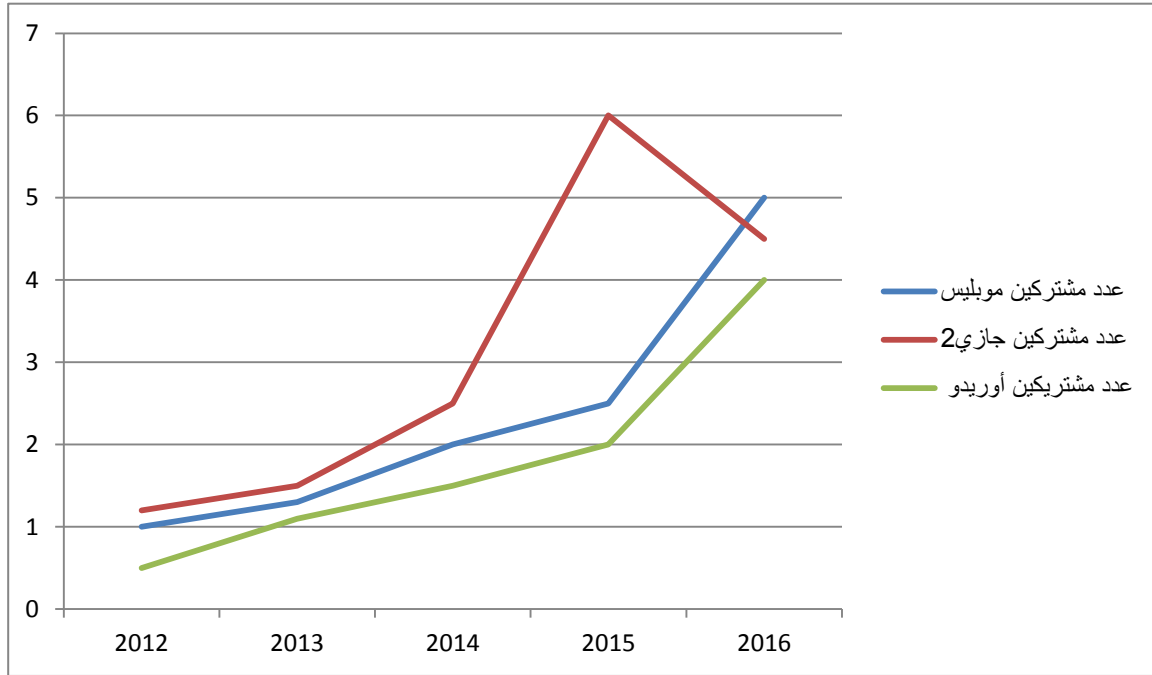
جدول رقم (III-13): عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال خلال فترة (2012-2016)

السنوات	تعاملا الهاتف النقال			المجموع	معدل النمو	الحصة السوقية		
	موبيليس	جازي	أوريدو			موبيليس	جازي	أوريدو
2012	10622884	17845669	9059150	37527703	5.36	28.3	47.55	24.15
2013	12538475	17585327	9506545	39630347	5.6	31.6	44.3	24.1
2014	13022295	18612148	11663731	43298174	9.25	30	42.9	27.1
2015	4318169	6611115	12298360	4322764347041321	(0.16)	33.1	38.4	28.5
2016	17344746	16367886	13328689	47041321	8.82	36.9	34.8	28.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشتركين في سوق الهاتف النقال في كل من جازي و أوريدو وموبليس إرتفع مقارنة مع السنوات السابقة. ويبين أيضا أن مؤسسة جازي إحتلت الصدارة من حيث عدد المشاركين حتى سنة 2015، لتأتي مؤسسة موبليس في المركز الثاني من حيث عدد المشتركين، وفيمايلي الشكل البياني يوضح أكثر هذا التطور:

الشكل (III-04): تطور عدد المشتركين في موبليس و جازي وأوريدو خلال فترة (2008-2016).

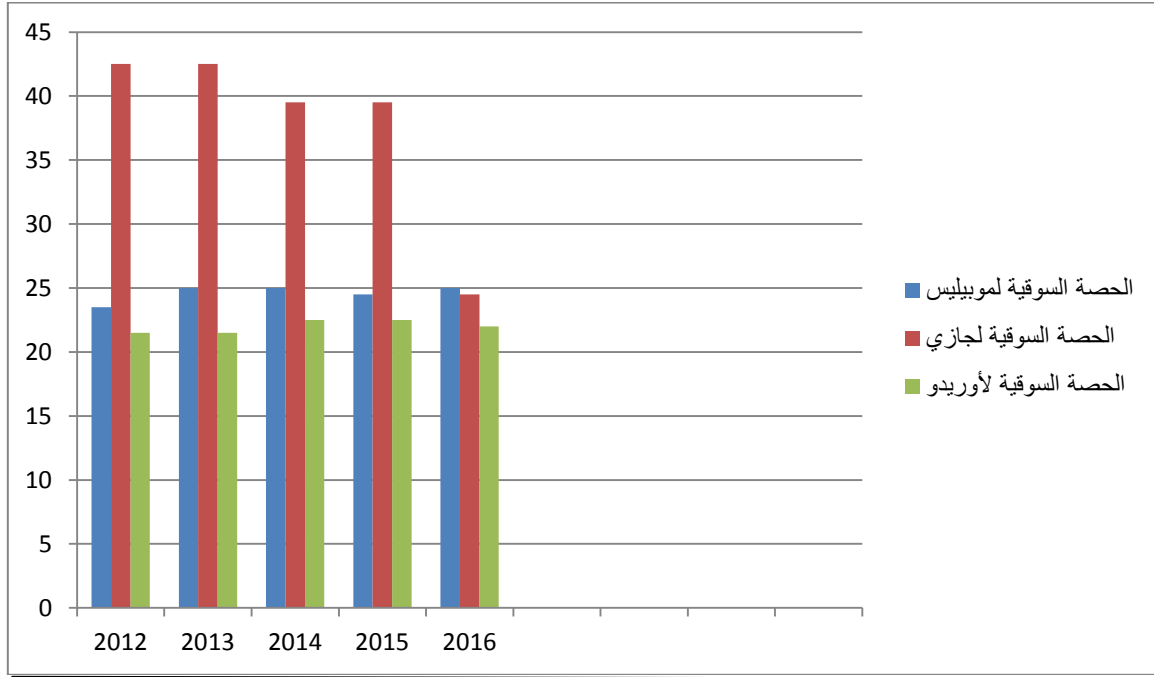


من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

يتضح من خلال هذا الشكل أن مؤسسة اوريدو تحتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشتركين، ونلاحظ أيضا أن عدد المشتركين في مؤسسة موبليس لم يشهد أي احتكار من بداية نشاطها. عكس المؤسسات المنافسة لها (جازي و أوريدو) حيث كانت سنة 2016 سنة استثنائية بالنسبة لمؤسسة موبليس التي قامت من خلالها بتسجيل أرقام عالية في عدد المشتركين ، وهو ما جعلها تحتل الصدارة من حيث عدد المشتركين ولأول مرة منذ بداية نشاطها.

2- تطور الحصة السوقية لمؤسسة موبيليس مقارنة مع جازي وأوريدو
سنقوم بمقارنة الحصة السوقية لمؤسسة موبيليس مع نظيرتها جازي و أوريدو و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل(III-05): تطور الحصة السوقية لموبيليس مقارنة مع جازي و أوريدو خلال فترة(2012-2016).



من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤسسة موبيليس استطاعت أن تحتل المرتبة الأولى سنة 2016 بحصة سوقية قدرها 39.9% لتأتي بعدها مؤسسة جازي بحصة سوقية قدرها 34.8% و أوريدو بحصة سوقية قدرها 28.3%.

فدخول المؤسسات الاستثمار الأجنبية المباشر انعكس بالإيجاب على تنافسية مؤسسة موبيليس وأكسبها المرتبة الأولى وبالتالي ساعدها في رفع حصتها السوقية مقارنة مع نظيرتها لجازي و أوريدو.

خلاصة الفصل:

فسح المجال أمام القطاع الخاص و انفتاح الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر انتهى بدخول مؤسستي جازي وأوريدو في قطاع سوق الهاتف النقال وقد تميزت العروض والخدمات المقدمة للزبائن من طرف المؤسسات الثلاث بتشابه في أغلب العروض والتميز في عروض أخرى ناتج عن التحدي الذي يدور بينهم والسعي وراء رفع تنافسية كل مؤسسة بنية الحصول على الريادة.

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أنه كان للاستثمار الأجنبي المباشر دور في رفع تنافسية المؤسسة المحلية موبليس وهذا مانعكس بالإيجاب على تزايد حصتها السوقية وإكسابها المرتبة الأولى.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تناول هذا البحث أحد الموضوعات الهامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ودوره في رفع تنافسية المؤسسات الجزائرية ، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد من خلال مؤسساته التي تنشط في العديد من الأسواق الدولية .

إن تطور سوق الهاتف النقال في الجزائر وانفتاحه على المنافسة فرض على المؤسسة الوطنية موبليس التأقلم والعمل جنباً إلى جنب مع مؤسستي الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في نفس القطاع (جازي وأوريدو)؛ وقد انعكس هذا بالإيجاب على المؤسسة المحلية موبليس حيث مكّنها من رفع حصتها السوقية وهو الأمر الذي أدى إلى رفع تنافسيتهما.

وعليه يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم و بدرجة كبيرة في رفع تنافسية المؤسسات المحلية و يمكنها من كسب مكانة في السوق تؤهلها إلى الوصول إلى الريادة.

اختبار الفرضيات

1- لوحظ من خلال دراستنا أن الجزائر تعاني من ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها مقارنة مع مثيلتها في نفس الدول العربية ويرجع ذلك لعدة عوائق تميز مناخ الاستثمار وتعرقل إقامة المشاريع الأجنبية.

2- إن وجود مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في قطاع سوق الهاتف النقال في الجزائر ، جعلت مؤسسة موبليس تعمل على رفع منافسة من خلال الاهتمام بعروض و أسعار المنافسين و تقديم عروض جديدة مماثلة بمزايا وأسعار تنافسية، كل هذه السياسات التي اتخذتها موبليس أدت إلى رفع تنافسيتهما و حصص السوقية و الوصول إلى الريادة.

نتائج الدراسة

بعد دراستنا للبحث بشقيه النظري و التطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية:

- لوحظ تزايد نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- الجزائر المهتمة باستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على تحسين مناخها الاستثماري و رفع العوامل الجاذبية للاستثمار الأجنبي.
- وجود تشابه بين المنتجات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث فيما يخص العروض و الخدمات مما انعكس بالإيجاب على تنافسية المؤسسة المحلّة (موبليس).
- إن دخول مؤسسات الاستثمار الأجنبي للعمل في قطاع الهاتف النقال أنهت مرحلة إحتكار الدولة لهذا القطاع.
- تمكّن مؤسسة موبليس وللمرة الأولى منذ بداية نشاطها من الاستحواذ على المرتبة الأولى من حيث الحصّة السوقية خلال سنة 2016 بعد أن احتلت مؤسسة جازي الصدارة لمدة 14 سنة.

اقتراحات حلول

- و من بين الاقتراحات التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:
- ينبغي على الجزائر تحسين مناخها الاستثماري و الاهتمام أكثر بالاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من مزاياه آخذة في ذلك الدول الرائدة في مجال الاستثمار الجني المباشر كنموذج لها.
 - تفعيل القوانين و الأنظمة الموجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى على اقتحام الأسواق زيادة تنافسيتها تنافسا مع مستوى مؤسسات الاستثمار الأجنبي النشطة في السوق الجزائرية بما يعكس إيجابا على تنافسية الاقتصاد الجزائري ككل.
 - تشجيع القطاع الخاص و منح المزيد من التسهيلات من طرف الدولة.

المراجع

1-الكتب:

- دلال بن سمينة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عمان ، الأردن ، دار الأيتام، الطبعة الأولى ، 2017.
- صالح فلاح، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على تشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.
- علي عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنظمة العربية بين النظرية و التطبيق ،الإسكندرية مصر،الدار الجامعية.
- عبد الكريم كافي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية ،بيروت.
- فريد النجار، المنافسة و الترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الإسكندرية2000.
- فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.
- مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم النمو والتنمية في العالم، دار الجامعة،الإسكندرية، الطبعة الأولى 2011.
- نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر،الإسكندرية ، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 2016.

2-الأطروحات و المذكرات:

- أحمد فاروق أبو غبن، دور التعليم الالكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم تجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الإسلامية غزة، السنة الجامعية 2012.
- بن عمار ايمان، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة، السنة الدراسية 2014-2015.
- بلخلفة هشام، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير في الحقوق، تخصص قانون دولي اقتصادي جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2017-2018.
- بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران السنة الجامعية 2015-2016.
- آجمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي ،دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، في علوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2014-2015.
- جابر السطحي ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية 2017-2018، جامعة بسكرة.

- حجاج عبد الرؤوف، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2006-2007.
- خالص الهام، أثر التغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير، في الاقتصاد القياسي، جامعة أم بواقي، 2014-2015.
- دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير أكاديمي في علوم التسيير، تخصص المالية وبنوك، جامعة أم بواقي، السنة الجامعية 2012-2013.
- سعداوي سهام، تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة 1990-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم بواقي، السنة الجامعية، 2012-2013.
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر 2007/2008.
- عمار بوشناق، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.
- عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2016-2017.
- عبدوس عبد العزيز، دور الميزة التنافسية في تحسين أداء المؤسسات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2005-2006.
- فلة العيهار، دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2005—2006.
- فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة 2014-2015.
- فيصل السائعي، أنظمة المعلومات، إست خدماتها، فوائدها و تأثيرها على تنافسية المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008-2009.
- فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011.

كريمة كندري، دور الامداد في تحسين تنافسية المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اقتصاد وتسيير الخدمات ، تخصص إقتصادو الامداد ، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010-2011.

مطاي علي ،الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة و أعمال، 2015-2016، الجزائر.

مساني إبراهيم، واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط(2000-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، 2015-2016. نور الدين بلقاسمي، تأثير حوكمة الشركات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات بنكية ، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2014-2015..

-يحيى غريب، الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، حقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة الوادي 2014/2015.

3-الأوراق البحثية.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2016،

-زعدار أحمد، 2004.الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، ص ص :160-161.

-مواعي بحرية ،العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ، مجلة دفاتر بولدكس، السياسة الصناعية و تنمية المبادلات الخارجية ، العدد رقم 08 سبتمبر 2017، من إصدار مخبر بوادكس ، جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

4-المدخلات العلمية:

الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، 22 و 23 نوفمبر 2011، بجامعة ورقلة، دور الأداء في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و 23 أبريل 2003، بجامعة الجزائر، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة.

-عادل جرادوة، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، قانون الاستثمار و التنمية المستدامة، جامعة سوق أهراس، الجزائر، يومي 5 و 06 ديسمبر 2012.